الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون – تيارت–

كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصاديةشعبة : علوم اقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص اقتصادي نقدي وبنكي

من إعداد الطالبتين:

بن ساعو زهرة

قرميط فائزة

تحت عنوان:

# محاولة تقييم لمدى مساهمة البنوك التجارية في تمويل المشاريع الإستثمارية – القطاع الفلاحي نموذجا–

## دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة السوقر

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

| | | |
|---|---|---|
| د. عدة عابد | أستاذ محاضر قسم أ– جامعة ابن خلدون تيارت | رئيسا |
| د. طالم علي | أستاذ محاضر قسم أ– جامعة ابن خلدون تيارت | مشرفا ومقررا |
| د. شداد محمد | أستاذ مساعد أ– جامعة ابن خلدون تيارت | مناقشا |

السنة الجامعية: 2022–2023

# الشكر

نشكر الله العلي القدير الذي أنعم علينا بنعمة العقل والدين. القائل في محكم التنزيل

"وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ" سورة يوسف آية76... صدق الله العظيم

وقال رسول الله (صلي الله عليه وسلم):

" من صنع إليكم معروفاً فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه به فادعوا له حتى تروا أنكم كافأتموه" .... (رواه أبو داوود)

وأمتثي ثناء حسنا للأستاذ المشرف طالم علي نظير مساعدته لنا على هذه الدراسة وصاحب الفضل في توجيهنا ومساعدتنا في تجميع المادة البحثية، فجزاه الله كل خير

،وأخيراً، أنتقدم بجزيل الشكر إلى كل من مدوا لنا يد العون والمساعدة في إخراج هذه الدراسة على أكمل وجه

شكرا لكم

# إهداء

إلهي لايطيب الليل إلابشكرك ولايطيب النهار إلابطاعتك ولاتطيب اللحظات إلابذكرك الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونورالعالمين

سيدنا محمدصلى الله عليه وسلم

أهدي هذا العمل المتواضع إلى والدي الكريمين

إلى زوجي العزيز

وإلى أولادي

إلى زملاء العمل

إلى الأصدقاء والأحباب

بن ساعو زهرة

# إهداء

أهدي هذا العمل إلى والدي العزيزين داعيا المولى عز وجل أن يحفظهما

ويطيل في عمريهما وإلى دعمي في الحياة وأعز ما أملك كل أفراد عائلتي.

وإلى كل الأصدقاء والصديقات وإلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد

وإلى كل من سمعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

قرميط فائزة

# فهرس المحتويات


| الفهرس | الصفحة |
|---|---|
| الإهداء | |
| فهرس المحتويات | |
| قائمة الجداول | |
| قائمة الأشكال | |
| مقدمة | أ |
| **الفصل الأول :عموميات حول البنوك التجارية وتمويل المشاريع الإستثمارية** | |
| **المبحث الأول : الإطار النظري للبنوك التجارية** | 7 |
| المطلب الأول :تعريف ونشأة البنوك التجارية | 7 |
| المطلب الثاني :خصائص وأهمية البنوك التجارية | 10 |
| المطلب الثالث :الوظائف التقليدية والحديثة للبنوك التجارية | 13 |
| **المبحث الثاني : تمويل المشاريع الاستثمارية** | 16 |
| المطلب الأول : المقصود بالتمويل وأهم مصادره | 16 |
| المطلب الثاني : مفهوم المشاريع الاستثمارية | 20 |
| المطلب الثالث : المصادر الحديثة لعملية التمويل وأهم مخاطره | 22 |
| **المبحث الثالث :طرق تمويل المشاريع الاستثمارية و معوقاتها** | 28 |
| المطلب الأول :طرق تمويل المشاريع الاستثمارية | 28 |
| المطلب الثاني :السياسة الاقراضية | 32 |
| المطلب الثالث :معوقات التمويل | 33 |
| **الفصل الثاني: دراسة ميدانية لطلب قرض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة السوقر** | |

| | |
|---|---|
| **المبحث الأول : بطاقة تعريفية حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية** | 38 |
| المطلب الأول :النشأة و تعريف بنكالفلاحة والتنمية الريفية | 38 |
| المطلب الثاني : أهداف البنك ووظائفه | 39 |
| المطلب الثالث : تقديم وكالة السوقر | 41 |
| **المبحث الثاني :السياسة الإقراضية ومتابعة القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة السوقر** | 45 |
| المطلب الأول : السياسة الإقراضية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية | 45 |
| المطلب الثاني: أنواع القروض التي يقدمها البنك | 48 |
| المطلب الثالث :تقييم مساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة السوقر في تمويل المشاريع الاستثمارية | 50 |
| **المبحث الثالث :دراسة ميدانية لطلب قرض التحدي من طرف الوكالة** | 54 |
| المطلب الأول :تقديم قرض التحدي | 54 |
| المطلب الثاني :منح وتسيير قرض التحدي | 56 |
| المطلب الثالث : دراسة تقييمية للمشروع الاستثماري | 60 |
| **خاتمة** | 70 |
| قائمة المصادر والمراجع | 74 |
| الملاحق | 79 |
| الملخص | |

# قائمة الجداول :


| الرقم | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 01-02 | تطور عدد الملفات المودعة والمقبولة والمرفوضة ومبالغ القروض الممنوحة من قبل الوكالة خلال الفترة مابين 2018-2022 لقروض الاستغلال | 50 |
| 02-02 | تطور عدد الملفات المودعة والمقبولة والمرفوضة ومبالغ القروض الممنوحة من قبل الوكالة خلال الفترة مابين 2018-2022 لقروض الإستثمار | 52 |
| 03-02 | معلومات خاصة بالمشروع | 60 |
| 04-02 | هيكل التمويل لمشروع تربية الأبقار لانتاج الحليب | 61 |
| 05-02 | التكاليف الاستثمارية وهيكل تمويلها | 62 |
| 06-02 | جدول القيمة الحالية الصافية | 62 |
| 07-02 | جدول السداد | 64 |
| 08-02 | حالة التنبؤ بالمبيعات للمشروع | 65 |

# قائمة الأشكال


| الرقم | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 01-01 | مراحل سير عقد تحويل الفاتورة | 23 |
| 01-02 | الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة السوقر | 43 |
| 02-02 | المستويات التي يمر بها طلب القرض | 46 |
| 03-02 | تطور عدد الملفات المودعة والمقبولة والمرفوضة خلال الفترة 2018-2022 لقروض الإستغلال | 51 |
| 04-02 | تطور عدد الملفات المودعة والمقبولة والمرفوضة خلال الفترة 2018-2022 لقروض الإستثمار | 53 |

# قائمة الملاحق


| الرقم | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | جدول الإهتلاك | 79 |
| 02 | جدول تكاليف الإستغلال | 80 |
| 03 | جدول الإستثمارات | 81 |
| 04 | ملف القرض الخاص بالوكالة | 82 |
| 05 | العقد الخاص بالقرض | 83 |
| 06 | نموذج في حالة رفض القرض | 84 |

# مقدمة

تعد البنوك التجارية من أهم مؤسسات الوساطة المالية، إذ تعمل على دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال تعبئة المدخرات وتوزيعها على شكل قروض، ومن أنواع البنوك التجارية نجد بنك الفلاحة والتنمية الريفية إذ يقوم بتمويل المشاريع الاستثمارية عن طريق منح قروض استثمارية التي عادة ما تكون مضمونة للحفاظ على أموال البنك من المخاطر التي قد يتعرض لها، و هذه العملية لقيت إقبال كبير من قبل الزبائن حيث فتحت المجال أمامهم للقيام بمشروعات استثمارية التي من شئنها تخفيف الضغط على الدولة.

ونظرا لكون القطاع الفلاحي من بين القطاعات المهمة في أي دولة ويعتبر الاستثمار فيه من أهم الاستراتيجيات التنموية التي تساهم في نمو الصادرات، تحقيق الاكتفاء الذاتي وتحسين مؤشرات التنمية، فالبنوك التجارية تعطي أهمية كبيرة في تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية بدرجة كبيرة من خلال الاعتماد على بنك معين لمنح أنواع محددة من القروض التي تساهم في تعزيز التوجه إلى الاستثمار في القطاع الفلاحي.

فالوسائل المالية تشكل أحد الشروط الأولية لتنمية القطاع الفلاحي، لكن فعالية سياسة التمويل هي التي تحدد دور هذه الوسائل الهامة لدفع وكبح عجلة التنمية فيه، كما أن للوسائل والاجهزة التي تتولى تنفيذ هذه السياسة أثر كبير لإضفاء الفعالية المطلوبة عليها أو العكس، ومما لا شك فيه التخصيص في جميع المجالات أصبحت من ضروريات العصر المميزة للمجتمعات الم تقدمة وأساس الفعالية الاقتصادية فيها .

لذا قامت الدولة الجزائرية بغية تطوير الفلاحة بطرح قروض فلاحية جديدة لمساعدة الفلاح على ممارسة نشاطه أو عدم توقفه عن الممارسة، ومن بين القروض المطروحة "قرض التحدي" الذي أصبح وجهة الفلاحين الذين كانوا بأشد حاجة لتمويل مشاريعهم الفلاحية.

**اشكالية الدراسة** :سنحاول من خلال هذه الدراسة الاجابة على الاشكالية التالية

**كيف تساهم البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية؟**

لمعالجة هذه المشكلة البحثية قمنا بصياغة الأسئلة التالية :

- فيما تكمن أهمية التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية ؟
- ما هي طبيعة المشاريع الممولة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة السوقر ؟

**فرضيات الدراسة** : من أجل الاجابة على الاشكالية الأساسية ومجمل التس اؤلات السابقة نقوم بطرح الفرضيات التالية :

**الفرضية الأولى** : تكمن أهمية التمويل البنكي بالنسبة للقطاع الفلاحي أنه من مصادر التمويل الخارجي الذي يمنح فرصة للإستمرار، المواصلة والتوسع في المشاريع الفلاحية؛

**الفرضية الثانية** : بنك الفلاحة والتنمية الريفية يساهم بنسبة كبيرة في تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية .

**أسباب إختيار الموضوع** :تتمثل أسباب ودوافع إختيارنا لهذا الموضوع في النقاط التالية:

- إرتباط موضوع البحث بتخصصنا،
- التعرف على واقع التمويل المصرفي للمشاريع الاستثمارية؛
- رغبتنا في إنشاء مشروع إستثماري بعد التخرج؛
- معرفة الإجراءات والتقنيات التي يتخذها البنك التجاري لمنح القروض.

**أهداف الدراسة**:نهدف من خلال الموضوع إلى:

- التعرف على طرق تمويل البنو ك التجارية للمشاريع الاستثمارية؛
- معرفة قرض التحدي؛
- أهمية التمويل في التنمية بالقطاع الفلاحي؛
- المكانة التي يحتلها القطاع الفلاحي.

**حدود الدراسة** :لقد استدعى الوقوف على هذه الدراسة الالتزام بإطار زماني و مكاني محدد ، فعلى سبيل الإطار الزماني فقد قدمنا إحصائيات خاصة بالمشروع الاستثماري بحيث كانت دراسة القروض المقبولة والمرفوضة من سنة 2018 إلى غاية 2022 ،أما الاطار المكاني كان في ولاية تيارت وبالتحديد مدينة السوقر.

**المنهج المستخدم** :تم الإعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي من أجل وصف المفاهيم المتعلقة بكل من المشاريع الاستمارية والبنوك التجارية وكل ما يتعلق بها ،بالإضافة المنهج التحليلي من أجل تحليل كل الأشكال والجداول التي تناولتها هذه الدراسة.

**الدراسات السابقة :**

تعتبر هذه المذكرة تكملة لبعض الدراسات التي سبقتها من بينها :

- دراسةعمران نادية( 2014/2015)، بعنوان :**"دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية"** ، مذكرة ماستر، شعبة علوم اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة هدفت هذه الدراسة إلى رصد مختلف مصادر التمويل المتاحة أمام المشاريع الاستثمارية التي تفرضها البنوك من أجل منحها التمويل وكذا التعرف على مراحل منح وتسيير القروض الاستثمارية، واعتمدت هذه الدراسة على الوثائق المجمعة من طرف البنك الوطني الجزائري، وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أنه مهما اختلف نوع المشروع الاستثماري إلا أن تمويله وتقييمه يتطلب تدخل من طرف البنوك التجارية خاصة أثناء الدراسة لملف القرض.

- دراسة شقراء منال( 2014/2015)، بعنوان: **"سياسة الإقراض في البنوك التجارية وأثرها على تمويل الاستثمار"**، مذكرة ماستر، شعبة علوم اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز متطلبات السياسة الإقراضية للبنوك التجارية الجزائرية وعلاقتها بتمويل المشاريع الاستثمارية في ظل التطورات المصرفية التي يشهدها النظام المصرفي، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن للقروض دور في تمويل المشاريع الاستثمارية وخاصة تمويل مشاريع وآليات دعم وتشغيل الشباب.

- دراسة فاطمة الحاج قويدر( 2011/2012)، بعنوان: **"التمويل كأداة لاستمرارية المشاريع الاستثمارية"**، مذكرة ماستر، شعبة علوم التسيير، تخصص مالية، جامعة قاصدي مرباح ،هدفت إلى دراسة أساليب التمويل وتحديد الأسلوب التمويلي الأمثل لكل مشروع، كما اعتمدت هذه الدراسة على تحليل الوثائق والمعلومات الخاصة بالشركة TI-CAP للخدمات الاستثمارية خلال الفترة 2009-2012 وقد توصلت إلى بعض النتائج المتمثلة في تسهيل البنوك شروط منح القروض خاصة في حالة إنشاء شركات أو مشاريع جديدة، وذلك بتخفيض الفوائد المطبقة على القروض وطلب ضمانات مقبولة يستطيع المستثمر توفيرها.

- دراسة عليلي نسيمة وعزيون حورين ( 2018-2019) بعنوان :**تقييم مساهمة البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية** ،مذكرة ماستر تخصص إدارة مالية ،جامعة محمد الصديق بن يحي

- تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه البنو ك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية، ومن أجل ذلك فقد تمحورت الدراسة حول تقييم مساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة

الميلية في تمويل المشاريع الاستثمارية، وذلك من خلال توضيح الآليات المنتهجة من طرف البنك وتقديم مجموعة من الإحصائيات المتمثلة في عدد المشاريع الممولة من طرف البنك وطرق تمويلها، ونسب القروض المستردة وغير المستردة خلال الفترة 2017-2014 .

**صعوبات الدراسة** :تكمن أهم الصعوبات التي واجهناها في انجاز هذا البحث فيما يلي :

- صعوبة الحصول وجمع المعلومات في الوكالة نظرا لسرية الملفات .

-كثرة المواضيع في هذا المجال يصعب استحداث طريقة عمل جديدة.

**هيكل الدراسة :**

تم تقسيم الدراسة إلى فصلين تسبقهم مقدمة وتعقبهم خاتمة على النحو التالي :

تم التطرق في الفصل الأول على الجانب النظري لموضوع الدراسة الخاص بتقديم البنوك التجارية بصفة عامة وتطورها ونشأتها ،وقد خصصنا المبحث الثاني لدراسة المتغير الثاني وهو المشاريع الاستثمارية بالإضافة إلى طرق تمويل المشاريع الاستثمارية ومعوقاتها .

أما الفصل الثاني خصصناه لدراسة ميدانية لطلب قرض التحدي لمشروع إستثماري في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة السوقر .

# الفصل الأول :

# عموميات حول البنوك التجارية وتمويل المشاريع الاستثمارية

**تمهيد :**

البنوك هي عبارة عن مؤسسات مالية موضوعها النقود، تهدف إلى تحقيق الإنتعاش الإقتصادي من خلال قيامه بعملية التمويل للمشاريع العامة والخاصة، ولقد تعددت الوسائل التمويلية من طرف البنك حسب المشاريع المراد الإستثمار فيها.

كما أن إمداد المشاريع الإستثمارية بالأموال اللازمة لإنشائها أو توسيعها يعتبر من بين المشاكل التي تواجهها التنمية الاقتصادية في أي بلد، وأن الكيفية التي تحصل بها المؤسسة على ما تحتاجه من أموال للقيام بنشاطها هي أول ما يفكر فيه صاحب المشروع، وبقدر ما يكون حجم التمويل كبيرا يحسن إستثماره بقدر ما يكون العائد أو الربح الذي يعتبر هدف أي نشاط اقتصادي كبير.

وعليه سوف نقوم بتقسيم الفصل إلى المباحث التالية :

**المبحث الأول : الإطار النظري للبنوك التجارية**

**المبحث الثاني : تمويل المشاريع الاستثمارية**

**المبحث الثالث : طرق تمويل المشاريع الاستثمارية و معوقاتها**

## المبحث الأول : الإطار النظري للبنوك التجارية

لقد كان لنشأة البنوك وتطورها إرتباط بتطور المجتمعات إقتصاديا وإجتماعيا ،فهي تعتبر أحد أنواع المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها على قبول الودائع ومنح القروض لمختلف المؤسسات التي تحتاج إلى تمويل ،لهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى نشأة وتعريف البنوك وأهمي تها ،بالإضافة إلى خصائصها ووظائفها التقليدية والحديثة.

### المطلب الأول :تعريف ونشأة البنوك التجارية

#### الفرع الأول :تعريف البنوك التجارية

تعددت تعاريف البنوك التجارية حيث اختلفت حسب الجهة المصدرة للتعريف ،الهدف من التعريف وغيره من العوامل حيث سنعرض في هذا العنصر أهم التعاريف كما يلي :

**التعريف الأول** :يعود أصل كلمة بنك إلى اللغة الايطالية مؤخوذة من Banco وهي المنضدة أو الطاولة وسبب التسمية يرجع إلى الصراف في العصور الوسطى كان يجلس في الأماكن العامة على طاولة يبيع ويشتري العملات المختلفة ثم تطور هذا العمل في صورة البنوك الحديثة. (العاني، 2012، صفحة 27)

**التعريف الثاني** :يقصد بالبنوك التجارية البنوك التي تقوم بقبول الودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محدودة وتزاول عمليات التحويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية ودعم الاقتصاد القومي وتباشر تنمية الإدخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات وما يستلزم من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي. (داود، 2012.، صفحة 09)

**التعريف الثالث** :يعرف البنك التجاري بأنه المنشأة أو الشركة المالية التي تقبل الودائع من الأفراد والهيئات (الأشخاص المعنوية) تحت الطلب أو لأجل ثم تستخدم هذه الودائع في فتح الحسابات والقروض (الائتمانات) بقصد الربح.(بوذياب، 1996 ، صفحة 113)

**التعريف الرابع** :يعرف قانون النقد والقرض في مادته 114 البنوك التجارية على أنها أشخاص معنوية مهمتها الأساسية والعادية لإجراء العمليات الموضحة في المواد 110 إلى 113 من هذا القانون حيث

يتضمن هذه المواد ومن الأعمال التي كلفت بها البنوك فهي تنحصر فيما يلي :العمل على جمع الودائع والمدخرات من الجمهور بمنح القروض.

توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على ادارتها. (والقرض، 10/90)

**التعريف الخامس** :البنوك التجارية هي منشآت تهدف أساسا إلى تحقيق الربح وذلك بجانب المساهمة في تنمية الاقتصاد القومي ،ويرتبط نشاط البنوك التجارية بتداول الأموال في صورتها النقدية حيث تقوم هذه البنوك بتجميع مدخرات الأفراد والمنشآت والهيئات على هيئة ودائع وإستثمار هذه الودائع في إقراض الغير وإستثمارات أخرى يمكن أن تحدد بفائدة على رأس المال المستثمر لدى البنك. (البديري، 2013، صفحة 36)

**التعريف السادس** :البنوك التجارية هي تلك البنوك التي تقوم بالأعمال التجارية المعتادة من تلقي الودائع وتوظيفها وخصم الأوراق التجارية ومنح القروض وماش‌ابه ذلك وأهم ما يميز البنوك التجارية عن غيرها من البنوك الأخرى هي قبول الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية مما يجعلها على إستعداد لدفع هذه الأموال إلى أصحابها في أي وقت أثناء الدوام الرسمي للمصرف .(جلدة، 2011، صفحة 59)

**الفرع الثاني :نشأة وتطور البنوك التجارية**

ترجع نشأة البنوك التجارية إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى حين قام بعض التجار والصياغ في أوروبا وبالذات في مدن البندقية وجنوا و برشلونة بقبول أموال المودعين بغية المحافظة عليها من الضياع وذلك مقابل إصدار شهادات إيداع إسمية ،وقامت هذه المؤسسات تدريجيا بتحويل الودائع من حساب مودع إلى حساب مودع آخر سداد المعاملات التجارية ،وكان قيد التحويل في سجلات المؤسسة يتم في حضور كل من الدائن والمدين. (ياسين، 2005، صفحة 02)

ومنذ القرن الرابع عشر سمح الصياغ والتجار لبعض عملائهم بالسحب على المكشوف وهذا يعني سحب مبالغ تتجاوز أرصدتهم الدائنة ،وقد أدى ذلك إلى إفلاس عدد من هذه المؤسسات ،وقد دفع ذلك عدد من المفكرين في الربع الأخير من القرن الساد س عشر إلى المطالبة بإنشاء بنوك حكومية تقوم بحفظ الودائع والسهر على سلامتها ،وفي عام 1587 تم إنشاء أول بنك حكومي في البندقية بإسم بنك ببازاريالتو وفي عام 1609 أنشأ بنك أمستردام وكان غرضه الأساسي حفظ الودائع وتحويلها عند

الطلب من حساب مودع لحساب آخر ،والتعامل في العملات وإجراء المقاصة بين السحوبات التجارية. (بوذياب، 1996 ، صفحة 02)

ومنذ بداية القرن الثامن عشر أخذ عدد البنوك يزداد تدريجا وكانت غالبيتها مؤسسات تمتلكها أفراد وعائلات ،وكانت القوانين تقضي بحماية المودعين بحيث يمكن الرجوع إلى الأموال الخاصة لأصحاب هذه البنوك في حالة إفلاسها.

وخلال القرن التاسع عشر تم إجراء تعديلات على قوانين وإنشاء البنوك بحيث سمحت تلك التعديلات بتكوين بنوك متخذة على شكل شركات مساهمة ،ويرجع ذلك إلى انتشار أثار الثورة الصناعية في دول أوروبا مما أدى إلى نمو الشركات وكبر حجمها واتساع نشاطها ،وبرزت الحاجة بالتالي إلى بنوك كبيرة الحجم تستطيع القيام بتمويل هذه الشركات ،وقد تم تأسيس عدد من هذه البنوك التي اتسعت أعمالها حتى أقامت لها فروعها في كل مكان وكان لها أثر كبير في استخدام الشيكات المصرفية في تسوية المعاملات.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد برزت بعد ذلك إختلافات جوهرية بين سياسة البنوك التجارية في إنجلترا وسياسة البنوك التجارية في القارة الأوروبية وبالذات في ألمانيا وبلجيكا وإلى حد ما في سويسرا وايطاليا ففي انجلترا حيث بدأت فيها الثورة الصناعية قبل غيرها وما ترتب على ذلك من نمو الشركات ورواج التجارة وقد مكنها هذا من تكوين أموال طائلة في صورة احتياطات ومخصصات وأرباح ساعدت على تمويل الجزء الأكبر من استثماراتها بحيث لم تكن ثمة حاجة ملحة لالتجائها إلى البنوك التجارية للمشاركة في تمويل القروض الطويلة الأجل ومن ثم إستقر مبدأ اقتصار سلفات البنوك التجارية في إنجلترا على القروض والسلفات القصيرة الأجل. (بوذياب، 1996 ، صفحة 115)

أما في داخل القارة الأوروبية فقد جاءت الثورة الصناعية متأخرة عن إتجلترا ونظرا لاستفادة هذه الدول من خبرات المملكة المتحدة فقد أخذت الثورة الصناعية في الانتشار بمعدل أسرع نسبيا بالمقرانة مع الفترات الأولى من نمو الثورة الصناعية في المملكة المتحدة ونتيجة لذلك برزت الحاجة إلى الالتجاء إلى البنوك التجارية في التمويل للشركات الصناعية.

وبصفة عامة يمكن القول أن النظم المصرفية في أوروبا قد تأثرت في وظائفها إلى حد ما بإختلاف مراحل تطورها الاقتصادي.

**المطلب الثاني :خصائص وأهمية البنوك التجارية**

**الفرع الأول : خصائص البنوك التجارية**

تمثل البنوك التجارية النوع الثاني من أشخاص النظرية النقدية أي أنها تأتي في الدرجة الثانية بعد البنك المركزي ضمن الجهاز المصرفي لدولة ما ،وهي تتميز بعدة خصائص منها القدرة على ترتيب ميزانيتها بشكل يمكنها من تأدية وظائفها بتقنية عالية ومجزية .ويمكن تحديد خصائص البنوك التجارية كما يلي :

**1-تتأثر برقابة البنك المركزي ولاتؤثر عليه** :يمارس البنك المركزي رقابة على المصارف من خلال جهاز مكلف بذلك في حين أن المصارف التجارية مجتمعة لا يمكنها أن تمارس أية رقابة أو تأثير على البنك المركزي.

ولا يكتفي البنك المركزي بممارسة رقابة توجيهية على المصارف ،بل يحق له كذلك أن يفرض عليها أحكاما واجبة التنفيذ تحت طائلة العقوبات المدنية أو الجنائية ،وكذا التحقق من مدى تقيد كل مصرف بالقواعد المالية وبالقوانين والأنظمة والتعليمات التي تصدرها السل طات النقدية. (بوذياب، 1996 ، صفحة 115)

2-**تعدد البنوك التجارية والبنك المركزي واحد** :تعدد البنوك التجارية وتتفرغ تبعا لحاجة السوق النقدية ،إلا أن تعددها لا يمنع من ملاحظة الاتجاه العام نحو التركز وتحقيق نوع من الت سراهم بين مختلف البنوك التجارية في الإقتصاديات الرأسمالية المعاصرة ،هذا التركز من شأنه خلق وحدات مصرفية ضخمة قادرة على التمويل الواسع والسيطرة شبه الاحتكارية على أسواق النقد والمال ،غير أن هذا التركز لم يصل بعد إلى مرحلة تصور وجود بنك تجاري واحد في بلد ما ،فهذا الأمر غير واقعي وغير عملي لأنه يؤدي إلى إضعاف القدرة على خلق النقود المصرفية.

**3-تختلف النقود المصرفية عن النقود القانونية** : تختلف النقود المصرفية التي تصدرها المصارف التجارية عن النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي ،فالأولى إبرائية وغير نها ية والثانية ابرائية نهائية بقوة القانون ،وتتمثل النقود القانونية في قيمتها "المطلقة" بصرف النظر عن إختلاف الزمان والمكان بعكس نقود الودائع التي تكون عادة متباينة ومتغايرة تخضع لأسعار فائدة تختلف بإختلاف

الزمان والمكان ،والنقود القانونية تخاطب كافة القطاعات في حين أ ن النقود تخاطب عادة القطاعات الااقتصادية.

**4-تسعى البنوك التجارية إلى الربح بعكس البنك المركزي** :تعتبر البنوك التجارية مشاريع رأس مالية هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر من الربح وبأقل نفقة ممكنة ،وهي غالبا ما تكون مملوكة من الأفراد أو الشركات ،وهذا الهدف مختلف عن أهداف البنك المركزي التي تتلخلص في الاشراف والرقابة والتوجيه ،وإصدار النقود القانونية وتنفيذ السياسة المالية العليا. (بوذياب، 1996 ، صفحة 115)

5-تختص البنوك التجارية دون غيرها من المؤسسات والمشاريع التجارية بأن معظم أصولها تشكل حقوق على مؤسسات وأشخاص في شكل ودائع مختلفة وتعتبر هي الوحيدة القادرة على خلق خصوم قابلة للتحويل من شخص آخر وحتى من مؤسسة أخرى بإستخدام شيك ،وتقوم ب فتح حسابات جارية لعملائها وتحويلها إلى نقود ورقية أو العكس ،ويكون ذلك بناء ا على طلبهم و إجراء عمليات المقاصة لحسابهم ويكون ذلك بأدنى سرعة وبأدنى جهد فتقوم بذلك البنوك التجارية بأهم وظيفة وهي إدارة عرض النقود على المجتمع.

6-تختص بالقدرة على الإقراض ،وهذا يتم بالوساطة بين المدخرين والمستثمرين أو بخلق مصادر تحويل واقتراضها ولهذا تمارس البنوك أثر فعالا على حجم الإئتمان وتوزيعه بين مختلف القطاعات الاقتصادية.

7-تتعامل البنوك التجارية في الأصول النقدية والمالية فقط كالودائع والقروض المالية ولا تدخل في مجالات إستثمارات مباشرة في الأصول الحقيقية.

-وأهم ما تختص به البنوك التجارية هي قدرتها على خلق النقود ،كما أن عملية إئتمان قصير الأجل هو ما يميز البنوك التجارية دون غيرها من البنوك الأخرى. (خالد، 2019، صفحة 8)

**الفرع الثاني :أهمية البنوك التجارية**

للبنوك التجارية أهمية في النشاط الاقتصادي وهذا يرجع إلى الدور الذي تلعبه في تسيير المعاملات في الاقتصاد وفي التأثير على عرض النقود.

**1-أهمية البنوك التجارية لأصحاب الفائض المالي** :لقد حققت البنوك التجارية مزايا عديدة لأصحاب الفائض ومن أهمها ما يلي :

-إمكانية الحصول على سيولة في أي وقت لأنها مجبرة على الاحتفاظ بجزء من الأموال في شكل سائل لمواجهة طلبات السحب المحتملة.

-حفظ أموال المودعين.

-توفير الوقت والجهد في البحث عن المقترضين حيث أنهم يعرفون مسبقا الجهات التي يودعون فيها أموالهم (البنوك التجارية).

-تجنب أصحاب الفائض المالي مخاطر عدم التسديد التي تكون كبيرة في حالة الاقراض المباشر.

**2-أهمية البنوك التجارية لأصحاب العجز المالي** :تبرز أهمية البنوك التجارية لهذه الفئة فيما يلي :(لطرش، 2007، صفحة 10)

-توفير الأموال بشكل كافي وفي الوقت المناسب نظرا لما تتوفر عليه من أموال ضخمة تجمعها بإستمرار بإعتبارها وظيفة أساسية من وظائف البنوك التجارية.

-تجنب المقترض مشقة البحث عن أصحاب الفوائض المالية ،فإعتبارها هيئة قرض تكون دائما مستعدة لتقديم مثل هذا الدعم.

-توفير قروض بتكلفة أقل نسبيا.

**3-أهمية البنوك التجارية للإقتصاد ككل** :يستفيد الإقتصاد من جهته بدرجة كبيرة من وجود هذه البنوك.(عبدالله، 2000، صفحة 76)

-لتفادي إحتمال عرقلة النشاط الاقتصادي لعدم توافق الرغبات أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز.

-تسمح البنوك بتوفير الأموال اللازمة للتمويل بواسطة تعبئة الإدخارات الصغيرة وت مويلها بالقرض الكبير.

-تعبئة الإدخارات تقلص من اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد مما يؤدي إلى حدوث التضخم ولكن القدرة على هذه التعبئة ترتبط إلى حد كبير بمدى فعالية البنوك وأدائها.

**المطلب الثالث :الوظائف التقليدية والحديثة للبنوك التجارية**

من الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية ما هو تقليدي إرتبط بظهورها ومنها ما ظهر نتيجة تطور العمل البنكي ،وإتساع نطاق العمليات التي تزاولها البنوك.

**الفرع الأول :الوظائف التقليدية للبنوك التجارية**

تتمثل الوظائف التقليدية التي تقدمها البنوك التجارية فيما يلي :

**1-قبول الودائع** :تعتبر هذه الوظيفة من أقدم وأهم الوظائف حيث تتلقى البنوك التجارية الودائع من جهات وهيئات مختلفة ،إذ أنها تعتبر من أكثر مصادر الأموال خصوبة ،وتشكل الودائع الجزء الأكبر من موارد البنوك وعليها تتوقف الكثير من عمليات الوساطة البنكية كمنح القروض و إنشاء النقود (لطرش، 2007، صفحة 53)

توجد أشكال من الودائع البنكية المعروفة في البنوك التجارية بوجه عام تتمثل في :

-**الودائع الجارية (تحت الطلب)** : تتمثل الودائع الجارية في ودائع تتطلب إلتزاما حاليا من البنك على أن يكون على إستعداد في أي لحظة لمواجهة السحب منها.

-**ودائع لأجل** :تتمثل في مبالغ مالية مودعة لدى البنك لفترة زمنية محددة كشهر أو سنة في مقابل دفع فائدة عليها من قبل البنك ،ولا يجوز سحبها قبل تاريخ إستحقاقها.

-**ودائع بإخطار** :هذا النوع من الودائع يتم فيه الإتفاق بين المودع والبنك عند فتح الحساب على مدة بقائها لديه ولا يجوز سحبها فور إنتهاء المدة إلا بعد إخطار البنك بـرغبة السحب قبل التاريخ المحدد لسحبها بمدة معينة. (العصار، 2013، صفحة 70)

-**ودائع التوفير** :وهي تمثل مدخرات يودعها أصحابها لحين الحاجة إليها بدلا من تركها عاطلة في خزائنهم الخاصة ،وتفويت فرصة الحصول على عائد مقابلها دون التضحية بإعتبارها سيولة حيث يمكن السحب منها في أي وقت وجود قيود على السحب منها.

2-**تقديم القروض** : يعمل البنك على توظيف موارده في شكل إستثمارات متنوعة بمراعاة مبدئي السيولة والربحية تنقسم القروض الممنوحة إلى نوعين.

-**قروض لضمانات مختلفة** :أي قروض بضمانات المحاصيل الزراعية والمنقولات ،الأوراق المالية ،عقارات وغيرها.

-**قروض بدون ضمانات** :حيث يكون الضمان شخصيا ويستند على السمعة الإئتمانية للأشخاص.

**الفرع الثاني : الوظائف الحديثة للبنوك التجارية**

لقد تغيرت نظرة البنوك إلى العمل المصرفي من مجرد تأديتها للخدمات التقليدية إلى القيام بوظائف حديثة وبتوجهات تتلاءم م ع أهدافها المتنوعة ،هذه الوظائف تكتسي طابعا من التجديد والإستحداث الناشئ عن إقتحامها مجالات جديدة ترى فيها بقاءها ونموها إضافة إلى حصولها على أرباح من هذه الوظائف نذكر :(إيمان، 2007/2006، صفحة 131)

**1-تمويل عمليات التجارة الخارجية** :تلعب البنوك التجارية دورا رئيسيا في عملية تسوية المدفوعات الخارجية بين المستوردين والمصدرين من خلال فتح الاعتمادات المستندية أو التحويلات المستندية أو التحويلات العادية.

2-**تحصيل الشيكات** :تعمل البنوك على تحصيل الشيكات الواردة إليها من عملائها عن طريق عملية التحويل الداخلي أو التحويل من خلال غرفة المقاصة ،حيث يعتبر الشيك وسيلة لتحريك نقود الودائع أي الحساب الجاري لدى البنوك التجارية سواء بالزيادة أو النقصان.

**3-تحصيل الأوراق التجارية وخصمها** :الأوراق التجارية هي أوراق الإئتمان قصيرة الأجل من أهمها الكمبيالة ،السند الأذني ،أذونات الخزانة ،ويقوم البنك التجاري بتحصيل مستحقات عملائه من الأوراق التجارية من مصادرها المختلفة ،كما يدفع ديونهم إلى مستحقيها سواء داخل البلد أو خارجها وقد يحدث أن يقع حاملي الأوراق التجارية في أزمة سيولة ،مما يضطرهم إلى اللجوء للبنوك التجارية قصد خصمها مقابل عمولة تعتبر بمثابة المقابل الذي تحصل عليه البنوك التجارية نتيجة تحويل الأخطار إليها.

4-**إدارة محافظ الإستثمار** :تعمل البنوك التجارية على شراء وبيع الأوراق المالية لحسابها ولحساب عملائها ،وكذلك متابعة الأسهم والسندات من خلال تطور الأسعار إلخ.

5-**تقديم الإستشارات ودراسات الجدوى الاقتصادية لحساب الغير** :أصبحت البنوك تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها لإنشاء مشاريعهم ،ويتم على أساس هذه الدراسات تحديد الحجم الأمثل للتمويل وكذا طريقة السداد وتواريخها.

**6-التعامل بالعملات الأجنبية** :تتم عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية عاجلا أم آجلا وذلك بالاسعار المحددة من قبل البنك المركزي أو حسب التنظيم الساري العمل به في مجال سوق الصرف وقد تخص عملية تحويل العملة مبالغ بسيطة ،وتقوم البنوك بتحويل مبالغ بحجم محدود ولأغراض معينة كالدراسة والعلاج ...إلخ.

**7-إصدار البطاقات الائتمانية** :من أشهر الخدمات البنكية الحديثة التي تقدمها البنوك الخاصة في الدول المتقدمة وتتيح تقديم هذه الخدمة للمستفدين منها الجمع بين مصادر المدفوعات النقدية بمعنى تحويل المستحقات المالية من شخص لآخر ومنح أو الحصول على الإئتمان مع العلم أن كل شكل من أشكال هذه البطاقات يوفر نوع من أنواع الإئتمان .

**8-القيام بعمليات التوريق** :تتمثل عمليات التوريق في تحويل الديون أو الأصول المالية غير السائلة مثل القروض المصرفية إلى مساهمات في شكل أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق رأس المال ،وذلك ببيع الدين إلى مؤسسة مختصة في إصدار الأوراق المالية ،يلجأ البنك إلى إعتماد هذه العملية عند حاجته الماسة إلى السيولة النقدية للتوسع في نشاطه التمويلي أو سداد بعض التزاماته المالية ومن الطبيعي أن يبيع ديونه بسعر أقل من القيمة القائمة للدين كي يخلق حافزا في شرائها أملا في حصوله على ربح معقول.

## المبحث الثاني :تمويل المشاريع الاستثمارية

تعد وظيفة التمويل من أهم الوظائف داخل أي مؤسسة مهما كان حجمها أو طبيعة نشاطها فهو يضمن بقاء نشاطها، ولقد تطور مفهومه بصفة ملحوظة حيث يعتبر ضروريا للتغلب على التحديات التي تواجه المؤسسات في تمويل مشاريعها الاستثمارية ونظرا لأهميته فهو يعتبر من المستلزمات الضرورية لإستمرارية المؤسسة في نظامها ونموها.

### المطلب الأول : المقصود بالتمويل وأهم مصادره

تطور مفهوم التمويل خلال القرن العشرين ، وظهر كعلم منفصل عن الإقتصاد ،حيث كان التركيز فيه حول كيفية الحصول على الأموال ومن هنا جاءت كلمة التمويل ، ولقد شملت دراسة التمويل أساليب فنية تفصيلية في الحصول على الأموال وكذا المؤسسات المالية وأسواق رأسمال ، وكان التركيز فيه حول عملية الإصدار.

#### الفرع الأول : مفهوم التمويل

1-يعرف التمويل على أنه كافة الأعمال التنفيذية التي يترتب عليها الحصول على النق ود وإستثمارها في عمليات مختلفة، تساعده على تعظيم القيمة النقدية المتوقع الحصول عليها مستقبلا، في ضوء النقدية المتاحة حاليا للإستثمار والعائد المتوقع تحقيقه والمخاطر المحيطة به وإتجاهات السوق المالي. (إسماعيل، 1988، صفحة 09)

2-أو التمويل هو أحد المجالات المعرفية وهو يتكون من مجموعة من الحقائق والأسس العلمية والنظريات التي تتعلق بالحصول على الأموال من مصادر مختلفة وحسن إستخدامها من جانب الأفراد ومنشآت الأعمالوالحكومات. (الحجازي، 2001، صفحة 12)

3-ويمكن القول أن التمويل هو الأصل أو المصدر الأساسي الذي تلجأ إليه المؤسسة في توفير أدواتها الاستثمارية أو تسديد ما عليها من ديون التي تتمثل في المستحقات والنفقات، لذلك كما ذكرنا أن التمويل هو توفير كتلة نقدية مقدرة من أجل إما بإنشاء مشروع أو تطويره إن كان الأمر يتعلق بدورة الإستثمار ، أو تسديد نفقات العمليات الخاصة بنشاط المؤسسة مثل نفقات العمال أو المستخدمين، هذه النظرة كانت في السابق، أما في الوقت الراهن فقد تغير مفهوم التمويل أو ما نسميه بالوظيفة التمويلية من إقتصارها على الهدف إلى المفهوم المتعلق بكيف ية الإختيار والمفاضلة في

المصادر التمويلية المتاحة للمؤسسة عن طريق التكلفة أو المخاطرة والعائد، وذلك بإعتبار القرار التمويلي يعتمد في طياته على عاملين أساسيين :(بوراس، 2008، صفحة 10)

**1-التكلفة:** وذلك لأن التمويل الذي تلجأ اليه المؤسسة في أغلب الأحيان هو التمويل الذي يتضمن اقل تكلفة وذلك راجع إلى محاولة عدم زيادة التكاليف واثقال المؤسسة بالديون المتراكمة التي ربما قد تهدد مقدرتها على الصمود والإستمرارية.

**2-المخاطرة:** هنا يمكن القول بأن المؤسسة أو المسيرين بالأحرى يحاولون اللجوء إلى مصادر تمويلية داخلية في المنشأة وذلك لتفادي المخاطرة الكبيرة التي تتلقاها في المصادر الخارجية للتمويل، إلاأن المصادر الداخلية يمكنها أن تعطي أماناً مالياً كبيرا للمؤسسة لكنها لا تعطيهاً مستوى مرغوبا فيه من الأرباح ، أما الخارجية منهاً فيمكن أن تحقق مستوى جيداً ونمواً كبيرا في الأرباح لكن عدم تحقق الامان المالي يؤدي إلى التسارع و النمو في درجة المخاطرة.(محمد، 2021، صفحة 37)

**الفرع الثاني : أهمية التمويل**

لكل دولة سياسة اقتصادية وتنموية تتبعها وتعمل على تحقيقها من أجل تحقيق الرفاهية لأفراد مجتمعها، وتتطلب هذه السياسة وضع الخطوط العريضة لها والمتمثلة في تخطيط المشاريع الإستثمارية، وذلك حسب إحتياجات وقدرات البلاد التمويلية، ومهما تنوعت المشروعات فهي تحتاج إلىً التمويل لكي تنمو وتواصل حياتها، ومن هنا يمكننا القول أنً التمويل يلعب دوراً فعالا في تحقيق سياسة الدولة التنموية وذلك عن طريق :(العشي، 2018، صفحة 67)

1-توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجازالمشاريع ;

2-توفير مناصب شغل جديدة تحد من تفشي ظاهرة البطالة;

3-تحقيق التنمية الاقتصادية للدولة;

4-تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين وضعيتهم المعيشية. (محمد، 2021، صفحة 40)

**الفرع الثالث :مصادر التمويل**

ونقصد بمصادر التمويل طرق إمداد المؤسسات بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة من أجل تغطية الإحتياجات التمويلية و إختيار مصادر التمويل يعني إتخاذ القرار بإتباع الأساليب والصيغ التمويلية الملائمة لتلبية إحتياجات المؤسسة في الوقت المناسب والعمليات المطلوبة ، وتصنف مصادر التمويل إلى صنفين أساسيين وذلك بإختلاف معيار التصنيف من صنف لآخر.

**1-مصادر التمويل الخارجية:** يعرف التمويل الخارجي كما يلي:

يتضمن التمويل الخارجي كافة الأموال التي يتم الحصول عليها من مصادرها الخارجية ويتوقف حجم التمويل الداخلي واحتياجات المؤسسة المالية،أي أنه مكمل للتمويل الداخلي لتغطية المتطلبات المالية.

عندما تمر المؤسسة بأزمة مالية أو عندما لا يمكن لها تمويل مشروعاوبالتالي تحقيق الفوائد يصبح صعبا، تلجأ المؤسسة إلى ا لإقتراض من الأطراف الأخرى أي خارجية كالمؤسسات المالية والبنوك . (الهندي، 1991، صفحة 52)

وتجدر الإشارة إلى أن هذه التطبيقات ليست منفصلة كل و احدة على حدى أي أنها مترابطة ومتداخلة فيما بينها، وسوف تقتصر على ذكر مصادر التمويل الداخلية والخارجية بكل أنواعها بما فيها مصادر التمويل القصير والطويل الأجل، ولتبسيط مصادر التمويل وأنواعها نلخصها في الشكل التالي وذلك تبعا لتقسيماتها الأساسية :(حنفي، 1995، صفحة 04)

-**تمويل قصير الأجل** :هي تلك الأموال التي تحصل عليها المنشأة من الغير ، وتلتزم بردها خلال فترة لا تزيد عادة عن سنة.

**أ-الإئتمان التجاري:** هو نوع من التمويل قصير الأجل تحصل عليه المنشأة من الموردين ويتمثل في قيمة المشروعات الآجلة للسلع التي تتاجر فيها أو تستخدمها في العملية الصناعية ،وتعتمد المنشأة على هذا المصدر في التمويل لدرجة أكبر من إعتمادها على الائتمان المصرفي. (حنفي، 1995، صفحة 04)

**ب-الإئتمان المصرفي** : عبارة عن قرض تتحصل عليه المنشأة للإستفادة من الخصم ، كما يعتبر خصم تمويل الأصول الدائمة للمنشأة التي تعاني من صعوبات في تمويل الأصول من مصادر طويلة الأجل. (الهندي، 1991، صفحة 52)

-**تمويل طويل الأجل :** يعتبر الجزء المكمل للهيكل المالي و الذي يمثل مكونات هيكل رأسمال ويتمثل أساسا فيما يلي :

أ-**الأسهم العادية** : تتمثل في مستند ملكية له قيمة إسمية ، وقيمة دفترية ، وقيمة سوقية ، وتتمثل القيمة الإسمية في القيمة المدونة على قسيمة أسهم، والقيمة الدفترية تتمثل في القيمة الإسمية مضافا إليها إحتياطات الأرباح المحتجزة مقسومة على عدد الأسهم العادية المصدرة، وأخيرا تتمثل القيمة السوقية في القيمة التي يباع بها السهم في سوق رأسمال.

إن من وجهة نظر المنشأة تمثل الأسهم العادية مصدرا دائما للتمويل، إذ لا يجوز إسترداد قيمتها من المنشأة لأنها غير ملزمة قانونيا بإجراء توزيعات في السندات التي فيها أرباح.

**ب- الأسهم الممتازة :** الأسهم الممتازة تشبه الأسهم العادية حيث كلاهما يمثل أموال الملكية في الشركة، وهناك تشابه بينهما أيضا، من ناحية أن الشركة ليست ملزمة بدفع عائد ثابت عن هذين النوعين من الأوراق المالية، فالعائد في الحالتين يتوقف على تحقيق الشركة لأرباح وعلى رغبتها في التوزيع بحيث ليس لصاحب السهم الممتاز الحق في إتخاذ القرارات للتصويت في الجمعية العامة ولكن له عائد ولهذه الأسهم شأن الأسهم العادية. (الهندي، 1991، صفحة 52)

**ج- السندات** :تتمثل في الأموال المقترضة التي تستخدم للتمويل طويل الأجل ،و في واقع الأمر هي عبارة عن قروض طويلة الأجل، وتعتبر من المصادر الرئيسية التي تمكن شركات المساهمة من الحصول على ما يلزمها من الأموال الدائمة. (الخرشة، 2007، صفحة 163)

**2- التمويل الداخلي :**

يعتمد هذا النوع من التمويل على موارد المؤسسة حيث أنه يخص مؤسسات قديمة النشأة والتي لها موارد يمكن جلبها عن طريق أرباحها وممتلكا تها،ويعرف على أنه الثروة الذاتية للمؤسسة حيث تعمل على تحقيق فائض في الأموال التي تحتاجها لتمويل نشاطها وهذا لا يتحقق إلا بعد الحصول على نتيجة الدورة المالية التي يجب أن تكون إيجابية مضافا إليها عنصرين وهما :

أ- **الاهتلاك:** يمكن أن نقول بأن مخصصات ا لإهتلاك تؤدي إلى إنخفاض الضريبة وهذا ما يؤدي إلى تدعيم قدرة المنشأة على التمويل الذاتي ، يعتبر ا لإهتلاك جزء من طاقة التمويل الذاتي لأن نفقته محسوبة غير مدفوعة أي أنه لا يرافقه تدفق نقدي خارجي. (الخرشة، 2007، صفحة 163)

**ب–مؤونات ذات الطابع الاحتياطي** : وهي المؤونات التي تستخدم للمشروعات ومواجهة الظروف الطارئة مثل التذبذب في أ سعار الصرف أو تحديد الاستثمار، أو حتى إذا كانت هذه الطريقة أي التمويل الذاتي من الأكثر والأهم عند المؤسسات.(كحيمة، 1982، صفحة 205)

**المطلب الثاني : مفهوم المشاريع الاستثمارية**

يعبر المشروع الاستثماري عن فكرة أو اقتراح باستثمار قدر من الأموال في فكرة إستثمارية يتحقق منها عائد إقتصادي أو إجتماعي، وتتضمن هذه الفكرة أو الإقتراح إنشاء مشروع جديد أو إستكمال مشروع بدأ في تنفيذه أو التوسع في مشروع قائم، والقيام بعمليات المقارنة بين شراء أو تأج ير الآلات أو تصنيع قطاع غيار أو إنتاج منتج جديد أو إنشاء خط إنتاج جديد... الخ.

**الفرع الأول :تعريف المشاريع الاستثمارية**

يمكن تعريف المشروع على أنه تصور، أو فكرة عن تخصيص موارد معينة لكي تستخدم في إيجاد طاقة إنتاجية جديدة، أو لزيادة طاقة إنتاجية قائمة، أو لإحلال طاقة إنتاجية حالية، و ذلك بغرض تحقيق منفعة مستقبلية من تشغيل المشروع ، لتقديم منتوج معين أو خدمة معينة ، ومن ثم يشير لفظ المشروع إلى وجود مجموعة مترابطة و متكاملة من الأنشطة والتي من خلالها يتم توظيف مزيج من الموارد بكافة أنواعها لتحقيق أهداف أو منافع معينة خلال فترة زمنية محدد ة. (بكر، 2000، صفحة 36)

يتمثل المشروع الإستثماري في اقتراح بتخصيص قدر من المواد في الوقت الحاضر لتستخدم في خلق طاقة إنتاجية جديدة، أو إعادة تأهيل طاقة إنتاجية قائمة أو توسيعها، بهدف الحصول على منفعة صافية من تشغيلها في المستقبل عبر فترة زمنية طويلة نسبيا.(السربتي، 2009، صفحة 23)

المشروع الإستثماري هو كل تنظيم له كيان مستقل بذاته يملكه أو يديره منظم يعمل على التأليف والمزج بين عناصر الإنتاج وتقديم سلعة أو خدمة، أو مجموعة من السلع والخدمات لتحقيق أهداف معينة.(مرسي، 2009، صفحة 15)

**الفرع الثاني : أنواع المشاريع الإستثمارية**

تختلف المشاريع الإستثمارية، بـإختلاف درجة ا لإرتباط الموجودة بين مختلف المشاريع و يمكن ذكر بعض أنواع المشاريع الإستثمارية كالتالي :

**1-المشاريع المستقلة:** بحيث أنه إذا تم إختيار مشروع على الآخر ، فإن هذا الإختيار لا يؤثر على قرار قبول أو رفض الآخر.

**2-المشاريع المتلازمة:** ويقصد بها تلك المشاريع، التي تكون المؤسسة فيها أمام إختيارين، إما أن ترفض المشروعين معا أو تقبلهما معا أي أن قبول الأول يستلزم قبول الثاني.

**3-المشاريع المكملة:** و هي تلك المشاريع التي في حالة قبول أحدهما ، فإنه يؤدي مباشرة إلى زيادة التدفقات النقدية الناجمة عن المشروع الثاني، أو نقصانها أو زيادة تكلفتها.

**4-المشاريع المتنافية:** و يقصد بها تلك المشاريع، التي إذا كان قبول إحداهما يستلزم رفض أو التضحية بالآخر، و هذا لعدم توفير الأموال اللازمة لتمويلها معا بسبب الإستحالة التقنية.

**5-المشاريع المعنوية :** وهي المشاريع التي إذا تم قبول أو رفض أحدهما فإن هذا يؤدي إلى زيادة تكاليف المشروع الثاني أو نقصان إيراداته(محمد،، 2001، صفحة 168).

**الفرع الثالث : أهمية المشروع الاستثماري**

1-زيادة دخل الحكومة من الضرائب مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق على الخدمات العامة للمجتمع؛

2-الإسهام في دعم المؤسسات والأنشطة الخيرية والإجتماعية؛

3-تطوير الإقتصاد وبالتالي تطوير الدولة وإزدهارها وكسب إحترام الدول الأخرى لها؛

4-زيادة الدخل القومي والناتج القومي الإجمالي. (لطفي، 2019، صفحة 57)

**المطلب الثالث : المصادر الحديثة لعملية التمويل وأهم مخاطره**

سنحاول من خلال هذا المطلب التعرض لأهم مصادر التمويل الحديثة في المؤسسات الإقتصادية وأهم مخاطره وذالك وفق العناصر التالية:

**الفرع الأول :مصادر التمويل الحديثة**

**1-الإعتماد الإيجاري(الإستئجار) :**

يعرف التمويل بالإستئجار بأنه إلتزام تعاقدي بتأجير أجهزة وأدوات إنتاجية من مؤسسة مالكة إلى مؤسسة إنتاجية مستخدمة لفترة معينة مقابل أقساط كراء محددة.(الجبوري، 2002، صفحة 385)

ينقسم التمويل بالإستئجار إلى :

**أ-الائتمان الايجاري للأصول المنقولة :** يستعمل هذا النوع من الائتمان من طرف المؤسسة المالية لتمويل الحصول على أصول منقولة، مثل تجهيزات و أدوات الاستعمال الضرورية لنشاط المؤسسة المستعملة ، وفي نهاية فترة العقد يمكن لها تجديده أو شراء الأصل أو التخلي عنه نهائيا. (المادة07، 1996)

**ب-الائتمان الايجاري للأصول غير المنقولة :** يهدف هذا النوع من الإئتمان الإيجاري إلى تمويل أصول غير منقولة تتشكل غالبا من بنايات شيدت أو في طريق التشييد حصلت عليها المؤسسة المؤجرة من جهة ثالثة أو قامت هي ببنائها و تسلمها على سبيل الإيجار إلى المؤسسة المستأجرة لاستعمالها في نشاطاتها المهنية مقابل ثمن الإيجار ، وفي نهاية فترة العقد تتاح للمؤسسة المستأجرة إمكانية الحصول عل الأصل.(المادة07، 1996)

**2-التمويل بتقنية عقد تحويل الفاتورة :**

من بين أهم المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الإقتصادية هي مشكلة التسيير وتحصيل حقوق زبائنها ، وذلك نظرا لما يكلفها من مال ووقت ومن أجل التخلص من ذلك ظهرت عدة تقنيات مستحدثة تساعد هذه الأخيرة من التخلص من متابعة حقوقها وتحصيلها ومن أهم هذه التقنيات التى جاءت مساندة لإصلاحات الجهاز المصرفي بإدخال هذه التقنيات في مجال نشاطه.

عقد تحويل الفاتورة هو عقد تقوم بمقتضاه مؤسسة متخصصة " Factor"بشراء الحقوق المملوكة من مورد، هو البائع على زبائنه(المحليين أو الأجانب)، وهو المشتري، وهذا مقابل الخدمات المستفاد منها. (بوراس، 2008، صفحة 141)

عقد تحويل الفاتورة هو عبارة عن تحويل الحقوق التجارية من أصحابها إلى مؤسسة قرض متخصصة في عقد تحويل الفاتورة التي تتكفل بتحصيله وضمانه في حالة عدم التسديد، على أن تقوم بتسبيق جزء أو كل الحقوق المحولة ويعتمد عقد تحويل الفاتورة على ثلاث أطرا ف هم : المورد، الزبون، الفاكتور ضمن ثلاث عمليات ومراحل إبتداء ا من تحرير الفاتورة إلى غاية تحصيلها أو تغطيتها نهائيا ويمكن إظهار العلاقة بين الأطراف الثلاث في إطار عقد تحويل الفاتورة من خلال:

**الشكل رقم (01-01) : مراحل سير عقد تحويل الفاتورة**

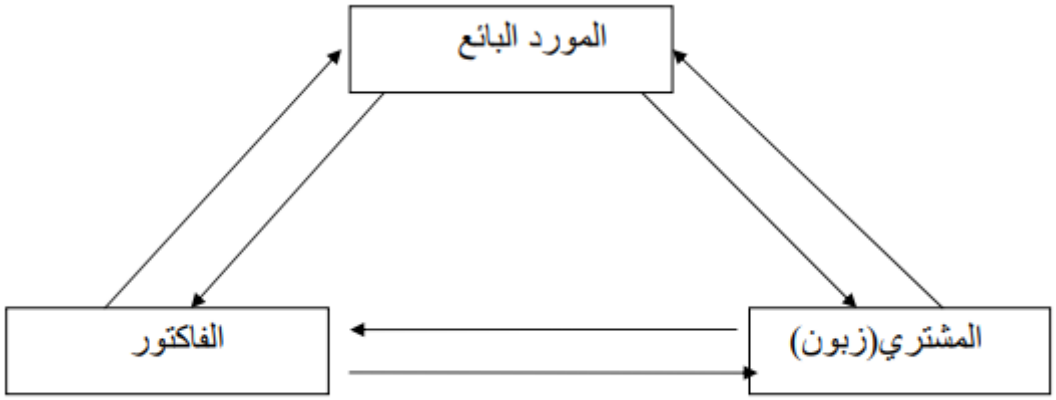


**المصدر :مهدي عطية موحى الجبوري ، مؤشرات الأداء المالي الإستراتيجي ، جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف ، الجزائر ،2002،ص:385.**

من خلال الشكل أعلاه تضمه لنا مراحل سير عقد تحويل الفاتورة كما يلي:

**المرحلة الأولى** : تشمل العلاقة بين الزبون والمورد بحيث يتم إرسال طلبية الشراء من الزبون ثم إرسال السلع أو تقديم الخدمة من المورد الذي يقوم بتحرير الفاتورة وارسالها إلى الزبون . (بوراس، 2008، صفحة 141)

**المرحلة الثانية:** وتشمل العلاقة بين المورد والمؤسسة يقوم المورد كزبون له بالتنازل عن حقوق زبائنه لصالحها والحصول على تسبيقات أموال بشيك أو بسند لأمر وبالتالي ضمان حقه من زبائنه.

**المرحلة الثالثة :**تكمن العلاقة بين الزبون والمؤسسة حيث تقوم المؤسسة بإخبار الزبون على تسديد الحقوق لصالحه في تاريخ الإستحقاق المحدد مع المورد ،وعندما يتم تغطية الحق تماما إما أخويا أو باللجوء إلى القضاء ولكن دون الرجوع إلى المورد.(بوراس، 2008، صفحة 141)

**3- التمويل عن طريق مؤسسات رأس مال المخاطر :**

على الرغم من أن تعريف رأس مال المخاطر ليس محل إتفاق في الفكر المالي،إلا أن مضمونه في إعتباره تقنية تمويلية تحتاجها المؤسسات خاصة المتوسطة والصغيرة لتغطية إحتياجاتها التمويلية جد ضرورية خاصة في عالم تسوده المنافسة على جميع المستويات.(الباسط، 2001، صفحة 03)

طبقا للتعريف الذي حدده تقرير الجمعية الأوروبية لرأس مال المخاطر والذي رأت فيه بأنه كل رأس مال يوظف بواسطة وسيط مالي متخصصفي مشروعات خاصة ذات مخاطر مرتفعة تتميز ب إحتمال نمو قوي، لكنها لا تنطوي في الحال على تيقن بالحصول على دخل أو التأكد من إسترداد رأس المال في التاريخ المحدد وذلك هو مصدر المخاطر أملا في الحصول على أكبر فائض في المستقبل البعيد نسبيا حال إعادة بيع حصة هذه المؤسسات بعد عدة سنوات متأخرة (تعويض المخاطر).

تتوقف إستراتيجيات وسياسات منح التمويل للمشروع على ما يلي:

- مدى إستعداد الشركة على تحمل نوعية وحدود أو حجم المخاطر ومستوى الربحية المتوقعة ؛

-نوع الصناعة, المناطق الجغرافية , الحدود القصوى لمنح التمويل ؛

-إرشادات عن هيكل الأصول في المشروع (نسبة القروض إلى الأصول)؛

-إرشادات عن قواعد التعامل مع كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة, الإدارة العليا والعاملين في المشروع ؛

-قواعد المراجعة المستقلة للمشروع؛

-إرشادات عن مدى ملاءمة النظم المالية والإدارية للمشروع؛(بوراس، 2008، صفحة 142)

**4-التمويل بتقنية تمويل المشروع :**

تتمثل فى تقدم التمويل لوحدة اقتصادية يعتمد المقرض على التوقعات النقدية و العوائد المحققة منها، كمصدر يتم سداد القرض منه بالإضافة إلى الأصول المملوكة لهذه المؤسسة كضمان لهذا المقرض.

وتعرف مؤسسة التمويل الدولية تقنية تمويل المشروع بأنها أداة للإستثمار تركز على تمويل المشروعات الجديدة إعتمادا على التدفقات النقدية و الأصول دون الحاجة إلى ضمانات من القائم بالمشروع ،و بهذه الطريقة تنخفض مخاطر تمويل المشروع و تحقق فائدة لكل من القائم على المشروع و المستثمر. (كريمة، 2019، صفحة 90)

تقنية تمويل المشروعات تستخدم في فترات سابقة و في حدود ضيقة و لنوعية معينة من المشروعات كمشروعات المناجم و مصادر الطاقة الرئيسية ،و إزداد إستخدامه لتوفير التمويل خاصة في الأسواق الناشئة،ومن خلال ماسبق نجد أن تقنية تمويل المشروع ترتكز على الحقائق التالية:

– أن يكون المشروع وحدة اقتصادية من حيث الوجود و قائم بذاته .

–أن يكون الاعتماد عند التمويل على مايحققه المشروع من تدفقات نقدية تساعد على تحقيق الموارد اللازمة للسداد.

– تمويل المشروع بجمع مجموعة مختلفة من المستثمرين و الدائنين و أطراف أخرى ليتعاونوا جميعا في تحمل التكاليف و المخاطر في ظل توافر الشفافية ووجود أسواق متعددة ، و وجود مؤسسة مالية مستعدة لمنح الأموال طويلة الأجل اللازمة للمشروع من15 إلى 30 سنة، التدفقات النقدية هي متوقعة مستقرة توزع بين الممولين والمساهمين .

ومن خلال هذه الخصائص لابد من توفر شروط ضرورية لنجاح المشروع والتي تغنى عن الضمانات وتتمثل في :

–دراسة الجدوى التقنية الإقتصادية للمشروع لمواجهة المخاطر التكنولوجية و الإقتصادية.

–إستمرارية المشروع بوجود مداخيل يجب أن تغطي التكاليف و الفوائد على القروض ، توفر المادة الأولية من حيث الكمية و النوعية خلال فترة الانجاز.(كريمة، 2019، صفحة ص90)

**الفرع الثاني :مخاطر التمويل**

إن اعتقدالمستثمر أن أمامه فرصة و لو صغيرة في أنه قد يحصل في الأجل الطويل على عائد أقل من ذلك الذي يمكن أن يحصل عليه وراء الإستثمار فإنه سوف لا يستثمر أمواله إذ لم يفوق عائد أعلى في حالة نجاح الإستثمار، مع أنه بالطبع سوف لا يتوقع بالضرورة أن يكون هذا العائد الأعلى متاحا في الحال و أن قبول الخطر بدرجة كبيرة أو صغيرة أمر واجب طالما أن العائد أو غلة الإستثمار تعتمد بطريقة أو بأخرى على النتائج الطبيعية لمزاولة العمل و التي تحصل عليها بعد فترة مؤجلة، و يمكن أن نقسم الأخطار التي تهدد العوائد المتوقعة بالخسائر الكلية أو الجزئية إلى ثلاث أنواع و هي المخاطر المادية ، المخاطر الفنية ، المخاطر الاقتصادية.

**1– المخاطر المادية:** وهي المخاطر التي فيها قد تخرب أو تتلف بسبب بعض الحوادث ، مثل بعض السلع المادية التي هي إنتاج العمل الذي مولناه، و ذلك مثل المخزون من الطعام الذي قد يفسد أو

يؤكل بواسطة بعض الحشرات أو الحيوانات ، أو المنزل الذي يخرب بسبب الفيضان أو الحريق و السفينة التي قد تتحطم بسبب الأعاصير ، السرقة ،و مصادر أخرى كثيرة.

2-**المخاطر الفنية:** و هي تلك التي تتبع من حقيقة أن مهارة المنتج أو مهارة مساعديه قد تتناسب مع طموح خططه، و من أجل ذلك فإنه بالرغم من الوسائل المعروفة في تصرفه فإنه قد يفشل في عمل الشيء المرغوب ،أو إذا نجح في عمله فإنه قد يستهلك في سبيل ذلك موارد أو أكثر من تلك التي حددها عند وضع الخطة. (الجبوري، 2002، صفحة 60)

**3-المخاطر الإقتصادية** : أعظمها تكون على الأرجح أولها قابلة للقياس الكمي وهي المخاطر التي تبقى حتى إذا وجدت الموارد الطبيعية معاناة من أي تلف غير متوقع، و حتى إذا وجد أنه من الممكن أن تشيد هذه الموارد الطبيعية بالموارد المقررة سابقا وهي على نوعين رئيسين :(كريمة، 2019، صفحة 90)

أ- مخاطر عدم كفاية عرض الموارد اللازمة لصنع المنتج المخطط له و ذلك إلى درجة أنها تتكلف في صنع المنتج أكثر مما قدر له أو حتى لا يمكن إنتاجه على الإطلاق.

**ب**- خطر التدهور في رقم الطلب على المنتج بمجرد إنتاجه هناك أسباب كثيرة محتملة تفسر لنا إنخفاض المبيعات من المنتج عن التوقعات، و التي يمكن أن نوجزها فيما يلي :

- إختلاف الرغبات و ذوق المستهلكين .
- النقص أو العجز في السلع المكملة التي يرتبط توظفها مع السلع الإستهلاكية .

المنافسة الزائدة وهي الأكثر أهمية و التي تكون من جانب بعض المحلات المتشابهة و ذلك كنتيجة لتطوير بعض الموارد الطبيعية الجديدة أو طريقة الإنتاج.

## المبحث الثالث :طرق تمويل المشاريع الاستثمارية ومعوقاتها

تلعب البنوك التجارية دورا هاما في تمويل المشاريع الإستثمارية وذلك عن طريق منح القروض التي تعتبر من أهم أوجه إستثمار الموارد المالية للبنك إذ تمثل الجانب الأكبر من الأصول ، كما يمثل العائد المتولد عنها الجانب الأكبر من الإيرادات ، وكذلك هناك سياسات قائمة على مجموعة من المبادئ والشروط عند منح القروض تضمن سلامة إدارتها، حيث توجد العديد من القروض تخصصها البنوك لتمويل إحتياجات المؤسسات والمشاريع الإستثمارية من بينها قروض الإستغلال والإستثمار.

### المطلب الأول :طرق تمويل المشاريع الاستثمارية

يتم تمويل المشاريع الإستثمارية عن طريق قروض الإستثمار أو قروض الإستغلال وفي الحالات معا.

#### الفرع الأول : قروض الإستثمار

**1-تعريف قروض الإستثمار** :تعرف قروض الإستثمار بأنها " أن البنك مقبل على تجميد أمواله لمدة ليست بالقصيرة، يمكن أن تمتد على كل حال من سنتين فما فوق حسب طبيعة الإستثمار، فإذا تعلق الأمر بتمويل الحصول على الآلات و المعدات مثلا فالأمر يتعلق بتمويل قصير الأجل، أما إذا تعلق الأمر بتمويل العقارات فإننا نكون بصدد تمويل طويل الأجل.(لطرش، 2007.، صفحة 73)

**2-خصائص قروض الإستثمار** :تمتاز قروض الإستثمار بعدة خصائص منها :

-تمنح قروض الاستثمار لمدة متوسطة الأجل غالبا ما يتراوح سنتين إلى خمس سنوات أو طويلة الأجل تقدر من خمس سنوات فما فوق؛

-توجه قروض الإستثمار لتمويل الأصول الثابتة كالآلات، والمعدات، تجهيزات الإنتاج، الأراضي و المباني؛

-تسمح قروض الإستثمار بتطوير قدرات المؤسسة الاقتصادية مما يؤدي إلى رفع مردوديتها المالية وتحقيق الأرباح، بالإضافة إلى تحقيق عوائد معتبرة للبنوك التجارية؛

-تتغير أنواع القروض حسب طبيعة الإستثمار.

**3-أنواع قروض الإستثمار** : تصنف قروض الإستثمار إلى قروض متوسطة الأجل وقروض طويلة الأجل.

**أ-قروض الاستثمار متوسطة الأجل** : تمنح هذه القروض لمدة تدوم سبع سنوات وتستعمل لتمويل الإستثمارات متوسطة المدة مثل: الآلات، وسائل النقل وكل التجهيزات ووسائل إنتاج المؤسسة بحيث لا تتجاوز مدة حياة الأصل الممول مدة القرض.

يمكن التمييز بين نوعين من القروض المتوسطة الأجل، ويتعلق الأمر بالقروض القابلة للتعبئة لدى المؤسسة المالية أو قروض غير قابلة للتعبئة.(حورية، 2018/2017، الصفحات 42-43)

-**القروض القابلة للتعبئة :** تعني أن البنك المقرض بإمكانه إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى، أو لدى البنك المركزي في حالة حاجته للسيولة دون أن يضطر لإنتظار أجل إستحقاق القرض الذي يمنحه، وبالتالي يمكنه هذا من تقليل خطر تجميد الأموال ونقص السيولة .

-**القروض الغير قابلة للتعبئة :** في هذا النوع من القروض لا يتمكن البنك من إعادة خصمها لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى بنك مركزي، وبالتالي فهو مجبر على إنتظار إنتهاء أجال هذه القروض ووصول تاريخ إستحقاقها ليتمكن من إستردادها، وعليه تزداد مخاطر تجميد الأموال وأزمة السيولة بشكل أكبر ويبقى على البنك الإنتباه لمثل هذه الأمور .

**ب-قروض الإستثمار طويلة الأجل** :تلجأ المؤسسات التي تقوم بـإستثمارات طويلة الأجل إلى البنوك لتمويل هذه العمليات نظرا للمبالغ الكبيرة التي لا يمكن أن تعبئها لوحدها، وكذلك نظرا لمدة الإستثمار وفترات الإنتظار الطويلة قبل البدء في الحصول على عوائد.

القروض طويلة الأجل الموجهة لهذا النوع من الإستثمارات تفوق في الغالب سبع سنوات، ويمكن أن تمتد أحيانا إلى غاية العشرين سنة، وهي توجه لتمويل نوع خاص من الإستثمارات مثل الحصول على العقارات.

إن طبيعة هذه القروض تجعلها تنطوي على مخاطر عالية ،الأمر الذي يدفع المؤسسات المتخصصة في مثل هذا النوع من التمويل إلى البحث عن الوسائل الكفيلة بتخفيف درجة المخاطر، ومن بين هذه الإختيارات المتاحة لها في هذا المجال تشترك عدة مؤسسات في تمويل واحد، أو تقوم بطلب ضمانات(لطرش، 2007، صفحة 75 )

**ج-قروض الاستثمار الأخرى** : إضافة إلى القروض الكلاسيكية الموجهة لتمويل الإستثمارات، فهناك نوع آخر من القروض يعتبر كتقنية حديثة النشأة للتجديد في طرق التمويل يتمثل في القرض الإيجاري.

- **القرض الإيجاري** : هو عبارة عن عملية يقوم بموجبها البنك أو المؤسسة المالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا وذلك بوضع آلات ،أو معدات ،أوأية أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها كما يمكن تعريفه "بأنه عبارة عن عقد بمقتضاه تؤجر معدات وعتاد وتجهيزات لقاء أقساط دورية مع فرصة تملكها عند عقد تسديد تمام الثمن المقرر لها، أي عندما يبلغ مجموع الأقساط المدفوعة ثمن المأجور المتفق عليه في العقد"(القزيوني، 1992، صفحة 65)

**الفرع الثاني : قروض الإستغلال**

**1-تعريف قروض الإستغلال** : هي قروض قصيرة الأجل توجه لتمويل الأصول المتداولة في الميزانية، وبالتحديد قيم الإستغلال و/أو القيم القابلة للتحصيل يضمن تسديد قرض الإستغلال و الذي عموما تبلغ مدته سنة بواسطة الإيرادات المتحصل عليها خلال دورة الإستغلال، وعلى ذلك يهتم البنك بالهيكل المالي للمؤسسة وملاءتها على المدى القصير، ومنه فإن نسب الهيكل هي الأساس المعتمد عليه في عمليات التحليل الخاصة بهذا النوع من القروض. (لطرش، 2007، صفحة 75)

**2-أنواع قروض الإستغلال** :تنقسم قروض الإستغلال إلى صنفين رئيسيين، القروض العامة والقروض الخاصة(لطرش، 2007، الصفحات 57-60):

أ-**القروض العامة:** سميت بالقروض العامة لأنها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة إجمالية وليس موجهة لتمويل أصل بعينه، وتسمى أيضا بالقروض عن طريق الصندوق أو قروض الخزينة، وتلجأ المؤسسات إلى مثل هذه القروض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة وتتمثل هذه القروض فيما يلي:

-**تسهيلات الصندوق:** هي عبارة عن قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة، أو القصيرة جدا، والتي يواجهها الزبون، والناجمة عن تأخر الإيرادات عن النفقات أو المدفوعات ويتم اللجوء إلى مثل هذه القروض في فترات معينة كنهاية الشهر .

-**السحب على المكشوف:** هو عبارة عن قرض بنكي لفائدة الزبون الذي يسجل نقصا في الخزينة ناجم عن عدم كفاية رأس المال العامل، ويتجسد ماديا في إمكانية ترك حساب الزبون لكي يكون مدينا في حدود مبلغ معين ولفترة أطول نسبيا قد تصل إلى سنة كاملة .

-**قرض الموسم:** القروض الموسمية هي نوع خاص من القروض البنكية، وتنشأ عندما يقوم البنك بتمويل نشاط موسمي لأحد زبائنه، فالكثير من المؤسسات نشاطاتها غير منتظمة وغير ممتدة على طول دورة الإستغلال بل أن دورة الإنتاج أو دورة البيع موسمية ومن بين أمثلة هذه العمليات أنشطة الإنتاج وبيع اللوازم المدرسية وكذلك إنتاج وبيع المحاصيل الزراعية .

-**قروض الربط:** هي قروض تمنح إلى الزبون لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية، تحققها شبه مؤكد ولكنه مؤجل فقط لأسباب خارجية.

**2-القروض الخاصة:** هذه القروض غير موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة، و إنما توجه لتمويل أصل معين من الأصول، ومن بين هذه القروض نجد :

-**تسبيقات على البضائع:** هي عبارة عن قرض يقدم إلى الزبون لتمويل مخزون معين والحصول مقابل ذلك على بضائع كضمان للمقرض، وينبغي على البنك أثناء هذه العملية التأكد من وجود البضاعة وطبيعتها ومواصفاتها ومبالغها إلى غير ذلك من الخصائص المرتبطة بها .

-**تسبيقات على الصفقات العمومية :** هي عبارة عن إتفاقيات للشراء أو تنفيذ أشغال لفائدة السلطات العمومية تقام بين هذه الأخيرة ممثلة في الإدارة المركزية، أو الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري من جهة و المقاولين أو الموردين من جهة أخر ى، يمكن للقروض أن تمنح نوعين لتمويل الصفقات العمومية :

-إعطاء كفالات لصالح المقاولين؛

-منح قروض فعلية؛

-**الخصم التجاري:** هي شكل من أشكال القروض التي يمنحها البنك للزبون، وتتمثل عملية الخصم التجاري في قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ الاستحقاق، ويحل محل هذا الشخص في الدائنة إلى غاية هذا التاريخ ، فالبنك يقوم بإعطاء سيولة لصاحب الورقة قبل أن يحين

أجل تسديدها وتعتبر عملية الخصم قرضا ب إعتبار أن البنك يعطي مالا إلى حاملها وينتظر تاريخ الإستحقاق لتحصيل هذا الدين .

– **القرض بالإلتزام:** إن القرض بالالتزام أوالتوقيع لا يتجسد في إعطاء أموال حقيقية من طرف البنك إلى الزبون وإنما يتمثل في الضمان الذي يقدمه له بتمكينه من الحصول على أموال من جهة أخرى،أي أن هذا البنك لا يعطي نقودا ولكن يعطي ثقة فقط ، ويكون مضطرا إلى إعطاء النقود إذا عجز الزبون الوفاء بالتزاماته.(كوبل، 2006، صفحة 87)

**المطلب الثاني :السياسة الاقراضية**

إن ضخامة حجم الإستثمار في القروض، وصعوبة التخلص منها قبل تاريخ الإستحقاق والإتجاه نحو قروض طويلة الأجل تبقى أموال محتجزة في البنك حتى يحل أجلها يقتضي الأمر ضرورة وضع سياسات مكتوبة للإقراض تضمن سلامة الأموال المستثمرة، كما تضمن تحقيق عائد يتلاءم مع المخاطر التي ينطوي عليها قرار الإقراض، كما أن ضرورة مساهمة تلك السياسات في جذب قدر ملائم من القروض، وأن لا يترتب عليها إنخفاض في مستوى السيولة يكون من شأنه إضعاف قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين.

**الفرع الأول :تعريف السياسة الاقراضية**

يمكن تعريف السياسة الإقراضية على أنها مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القروض وتلك التي تحدد ضوابط منح هذه القروض ومتابعتها وتحصيلها وبناءا على ذلك فإن سياسة الإقراض في البنك التجاري يجب أن تشمل القواعد التي تحكم عمليات الإقراض بمراحلها المختلفة وإن هذه القواعد مرنة ومبلغة إلى جميع المستويات الإدارية المعنية بنشاط الإقراض. (الحميد، 2000، صفحة 119)

**الفرع الثاني: أهمية السياسة الإقراضية**

يتطلب الأمر وجود سياسة مكتوبة ومعترف بها، فهي عبارة عن إطار يتضمن مجموعة من المعايير والشروط الإرشادية تزود بها إدارة منح الإئتمان المختصة بما يحقق عدة أغراض، كضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد، وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة بما يمكنهم من العمل دون خوف من الوقوع في خطأ، وتوفير المرونة الكافية، أي سرعة التصرف بدون الرجوع إلى المستويات العليا، ووقوفا للموقف طالما أن ذلك داخل نطاق السلطة المفوضة إليهم.

يتضح مما سبق أن تركيز هذه العملية في يد فرد واحد أو إثنين بالقرب من القمة، وهو ما يعني البطء في إتخاذ القرارات، وحرمان العاملين في هذا المجال من التنمية الذاتية وممارسة عملية إتخاذ القرارات، ويعني ذلك في النهاية إلى التنويع غير الملائم لمحفظة الإقراض، وزيادة المخاطر التي يتعرض لها البنك.

يعني وجود السياسة المكتوبة في تقريب الاتجاهات المتباينة بما يساعد الأفراد في إتخاذ القرارات، والتصرف داخل الإطار العام للسياسة، بالإضافة إلى كون هذه السياسة تشكل خطوطا عريضة للعاملين في هذا المجال فلا بد أن تكون متماشية ومتناسقة مع الشروط الخاصة بتنظيم الإئتمان ومتطلبات الأجهزة الرقابية على البنوك، وبذلك يتضح أن وجود السياسة الإقراضية دافعا للإدارة لتحديد أهداف البنك.

البنك التجاري كغيره من المنظمات له أهداف خاصة يسعى لتحقيقها، وسياسة الإقراض تحدد الإتجاه وأسلوب إستخدام أموال البنك التي يحصل عليها من المودعين وأصحاب رأس المال، وبذلك يتضح أن لهذه السياسة أثرعلى إتخاذ القرار، و هي ضرورية إذ أراد البنك بلوغ أهدافه وخدمة البيئة التي يعمل فيها (حنفي، 1995، صفحة 142)

**الفرع الثالث: إعداد سياسة الإقراض**

تقع المسؤولية النهائية عن وجود سياسة للإقراض وقرارها على عاتق الإدارة العليا للبنك (مجلس الإدارة)، ولكن لا ينصح أن يقوم المجلس بصياغة السياسة ، أو أن يقوم بإقرارها بسرعة إنما يتطلب الأمر المناقشة الدقيقة والمتأنية لبنودها، والإستفسار عن مكوناتها، فقد توضح مسودة هذه السياسة بواسطة الأفراد المختصين بإدارة الإئتمان بالبنك من ذوي الخبرة والكفاءة بالمشاركة مع مدير الإدارة، ويختلف حجم وأسلوب المشاركة وفقا لحجم البنك وتنظيمه.(حنفي، 1995، صفحة 142)

**المطلب الثالث :معوقات التمويل**

تعتبر مشكلة التمويل من أكبر المشاكل التي يواجهها أصحاب المؤسسات سواء في مرحلة إنطلاق المشروع أوالتوسع فيه حتى على الرغم من تعدد مصادر التمويل في هذه المؤسسات و من أبرز مشاكل التمويل:

**الفرع الأول: عدم توفر أو كفاية الضمانات المطلوبة**

إن طلب البنوك لضمانات عينية ذات قيمة عالية نادرا ما تتوفر لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، فقد بينت دراسة البنك العالمي خاصة في الدول النامية أن 80% من المؤسسات قد تم إنشاؤها بأموال خاصة بنسبة 100 % وهو ما يوضح صعوبة الحصول على قروض من النظام البنكي و المالي بسبب شروط الإقتراض الصعبة ومستوى الضمانات الممنوحة.(بالبوشي، 2013، صفحة 11)

فهذه الضمانات المفروضة من قبل البنك ترتكز إما على أصول المؤسسة ،و في حالة إعلان الإفلاس يقوم البنك ببيعها وإستيفاء قيمة القرض منها ،و إما على الثروة الشخصية للمسير.

و عندما يمنح البنك قرض مقابل ضمان عيني فإنه يراعي في ذلك أن تكون قيمة الضمان المطلوب أكبرمن قيمة القرض والفرق بينهما يمثل الهامش ، وتختلف نسبة الهامش ب إختلاف قيمة تلك الضمانات في ظل القواعد التي يضعها البنك ، و يبقى الهامش موجود لأن المبلغ المستحق للبنك ليس قيمة القرض فقط و إنما قيمة القرض و فوائده ، مع إحتمال إنخفاض قيمة الضمان بمرور الزمن إذا ما إضطر البنك لبيعه.(الحميد، 2000، صفحة 123)

كما أن إشتراط البنوك لضمانات عقارية أوعينيةعلى القروض قد لا تكون في متناول جميع المستثمرين إذ إشترطت العديد من البنوك المانحة للقروض في الجزائر ضمانات على قروضها تتجاوز 150 % من المبلغ المقترض ، و يعتبر هذا إجحافا في حق المستثمر و عائقا كبيرا لأية مبادرة . (محفوظ، 2004، صفحة 17)

وقد إتجهت البنوك والمؤسسات المالية لتفادي عدم وجود عقارات مسجلة لدى المؤسسة إلى الحصول على ضمانات تتمثل في تحويل رواتب عدد الموظفين للبنك ضمانا للقرض الممنوح للمؤسسة وأن لا تقل رواتبهم معا قيمة قسط الشهري للقرض ،ولكن لوحظ أن هذا الشرط أيضا حال دون حصول المؤسسات على إحتياجاتها التمويلية ،و ذلك لصعوبة حصول صاحب المؤسسة على من يضمنه براتبه ، فضلا عن أنه إذا وجد من يضمنه فقد يطلب مبلغا من التمويل الممنوح مقابل ضمانه ، وهو لسوء إستخدام ذلك التمويل و ظهور المؤسسات الوهمية بغرض الحصول على القروض لا غير.(الدوابه، 2006، صفحة 336)

**الفرع الثاني: تكلفة القروض المرتفعة و مشكل سعر الفائدة**

إن تكاليف الخدمات والمعاملات البنكية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون مرتفعة نسبيا بسبب المبلغ الصغير للقرض ، بحيث أن البنوك تتحمل جراء تعاملها مع هذا النوع من المؤسسات تكاليف مختلفة ناجمة عن وجود إجراءات إدارية أكبر مطلوبة في حالة تمويل المؤسسات هذه التكاليف المرتفعة تتعلق بالحصول على المستندات الضرورية و البيانات التي على أساسها يتم إتخاذ قرار التمويل من طرف البنك.

كما أن أسعار الفائدة المرتفعة تعتبر بالقدر الذي يغطي التكاليف الثابتة لتقييم القروض و الإشراف عليها من قبل البنوك والمؤسسات المالية ، حيث تعتبر سياسة سعر الفائدة من المعوقات الرئيسة بالنسبة لطالبي القروض في تمويل المؤسسات.(روابح، 2012، صفحة 7)

و بالرغم من عمل البنوك على تخفيض أسعار الفائدة فهي تبقى عالية بالنسبة لأصحاب المؤسسات، فنجد أن الإنخفاض المستمر لنسبة إعادة الخصم لبنك الجزائر ،و التكلفة المتوسطة للموارد البنكية ،و إنخفاض الهوامش أثر إيجابا على سعر الفائدة المدينة ،و لكن بنسبة ضئيلة جدا و ذلك بسبب ضعف وتيرة منح القروض نتيجة ضعف التسيير وحجم القروض الغير معلن عنها للمؤسسات نتيجة إرتفاع نسبة المخاطرة بها و فقدانها المصداقية في التسديد .(خوني، 2003، صفحة 182)

وهناك الكثير من برامج الإقراض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحت رعاية جهات محلية و أخرى دولية و التي تقدم قروض بسعر فائدة أقل من سعر الفائدة في السوق ،و رغم أنها في بداية الأمر تعتبر جاذبة للمؤسسات إلى أنها لا تتصف بالإستمرارية ، وسرعان ما يستنزف التمويل المدعم الذي تتيحه هذه البرامج لها فضلا عن إستغلال مؤسسات التمويل تلك القروض بصورة غير رشيدة و ذلك بمنحها للمقترضين بسعر فائدة أعلى بكثير من سعر الفائدة الممنوحة به ، و هناك قضية جوهرية أخرى تتعلق بالبعد النفسي و الديني لعديد من أصحاب المؤسسات في المجتمعات الإسلامية ،حيث يرفضون التعامل بالفائدة لكونها ربا محرمة ،وهو ما حال دون إستفادتهم من تلك القروض. (الدوابه، 2006، صفحة 337)

**خلاصة الفصل :**

حاولنا من خلال الفصل الأول التعرف على النشاط التمويلي وكذا المشاريع الإستثمارية ،حيث يعتبر التمويل الدعامة الأساسية لتزويد المشاريع الإستثمارية بالإحتياجات المالية التي تضمن لها النمو و الإستمرارية ، حيث تناولنا مختلف الطرق التقليدية لتمويل المؤسسات الإقتصادية سواء كانت داخلية أو خارجية التي تستعملها في تخصيص تجهيزات ملائمة لنشاطها الإقتصادي و العمل على تطويرها عن طريق إستغلال التكنولوجيا الحديثة و عليه تظهر لنا أهمية مصادر التمويل من خلال حقوق الملكية ، و المتمثلة في التمويل الذاتي ب إعتباره من العوامل الأساسية التي توصل المؤسسة لبر الأمان ، فلعتمادها على موردها الذاتي يحقق لها الإستقلالية في إتخاذ القرارات ، وعادة ما تفضل المؤسسات الإقتصادية اللجوء إلى مصدر الإستدانة الخارجية سواء بالقروض المصرفية أو السندات أو الائتمان التجاري ، و ذلك للميزة الضريبية التي تعود للمؤسسة و على هذا الأساس على الإدارة المالية للمؤسسة إختيار أفضل مصدر تمويل بما يوفر التوافق بين تغطية الإحتياجات المالية و تكلفة الحصول على هذه الأموال فإن إختيار مصدر معين يعتبر من القرارات التي تستلزم معرفة مالية و إلماما تام بمصادر التمويل التقليدي المتاح للمؤسسات الإقتصادية ب إعتبار أن هناك طرق تمويلية مستحدثة ظهرت مع التطورات المالية ومن بينها التمويل بتقنية عقد تحويل الفاتورة ، التمويل عن طريق مؤسسات رأس مال المخاطر.

# الفصل الثاني :

# دراسة ميدانية لطلب قرض

# في بنك الفلاحة والتنمية

# الريفية وكالة السوقر

**تمهيد :**

تعتبر الإستثمارات بأنواعها المحرك الرئيسي للتنمية الإقتصادية، حيث تسعى الدولة إلى تحقيق أهداف التنمية من خلال الإستثمارات، ويعتبر كذلك قرار الإستثمار من أصعب القرارات لأنه يتطلب النظر في العديد من المتغيرات في المقابل محدودية الموارد المالية والمادية المخصصة للإستثمار، كما يعتبر اللجوء إلى التمويل الخارجي السبيل الوحيد للمؤسسة أو القطاع لتمويل المراحل والدورات الإنتاجية وهذا نظرا لعجز أو عدم قدرة التمويل الذاتي على تغطية كل متطلبات الإستثمار والإنتاج والتسويق، حيث تمت دراسة القروض البنكية الإستثمارية من جميع جوانبها.

ونظرا لطبيعة موضوع هذه الدراسة توجب علينا إجراء دراسة ميدانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة السوقر – لمعرفة العلاقات الميدانية في مجال تمويل البنك للمشاريع الاستثمارية، ودراسة حالة تمويل مشروع إستثماري وتقييم مساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل المشاريع الإستثمارية ،ولقد تم تقسيم الفصل إلى ما يلي :

**المبحث الأول : بطاقة تعريفية حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية**

**المبحث الثاني :السياسة الإقراضية ومتابعة القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية**

**المبحث الثالث : دراسة ميدانية لطلب قرض التحدي من طرف الوكالة**

## المبحث الأول : بطاقة تعريفية حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من بين البنوك التجارية التي أنشئت بعد الإستقلال ،هناك بنك حديث النشأة يلعب دور فعال في تمويل الإقتصاد الوطني وبالأخص في تمويل قطاع الفلاحة من أجل ترقية العالم الريفي ، وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي سنتطرق إليه فيما يلي :

### المطلب الأول : النشأة وتعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

#### الفرع الأول : النشأة

أنشأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتاريخ 13 مارس 1982 (حسب الجريدة الرسمية رقم 11 المنشورة بتاريخ 16 مارس 1982) رأس مال قدره 1مليار دينار جزائري من إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري ،وكان السبب في ظهوره هو الرغبة السياسية الملحة من جهة والحاجة الإقتصادية من جهة أخرى ، لرفع العراقيل التي وقفت أمام تطور القطاع الفلاحي.

لقد أخذ البنك مبدأ اللامركزية حيث أعطى فروعه صلاحيات واسعة في منح القروض وخدمة لإعادة هيكلة المؤسسات ،إذ سبق وتقرر في عام 1980 بعد المخطط الخماسي وتسهيلا لخدماته ،بعد أن تم تقسيم البلاد إلى 48 ولاية تضم 1450 بلدية وقد تغير هذا البنك إلى شركة مساهمة بعدد قدره 33000 سهم ، رأس ماله هو 33 مليار دينار جزائري مكتتبة كلها من طرف الدولة وموزعة كما يلي [1]:

-11550 سهم أي ما يعادل 35 % خاص بالزراعة الغذائية .

-11550 سهم أي ما يعادل 35 % خاص بوسائل التجهيز.

6600 سهم أي ما يعادل 20 % خاص بالمؤسسات الصناعية المختلفة.

-3300 سهم أي ما يعادل 10 % خاص بالخدمات أي مساهمة المصالح.

إن المجموع القانوني للأسهم المركزية لرأس المال البنك هو 33000 سهم ،إذ عدد الأسهم الجديدة الممنوحة من قبل الدولة والتي هي بحوزة كل من صناديق المساهمة.

[1] من المعلومات الداخلية للبنك.

**الفرع الثاني :تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية**

بنك الفلاحة والتنمية الريفية مؤسسة عمومية خاضعة للنصوص القانونية والتنظيمية المسيرة للمؤسسات ونشاط البنوك.

إن تسمية بنك الفلاحة و التنمية الريفية ليس لها علاقة فقط بالفلاحة والتنمية الريفية ،وإنما هي تسمية عادية وبما أن البنك أصبح بنكا تجاريا مثله مثل البنوك التجارية الأخرى فإنه يمول مختلف القطاعات الإقتصادية وفق لشروط معينة ،ويعتبر بنك الفلاحة بنكا تجاريا يتميز بأنه بنك الودائع حيث يمكنه جمع الودائع سواء كانت جارية أو لأجل من أي شخص مادي أو معنوي ويقرض الأموال بآجال مختلفة ،ويعتبر أيضا بنكا للتنمية ب إعتباره يستطيع أن يقوم بمنح قروض متوسطة وطويلة الأجل هدفها تكوين وتجديد رأس المال الثابت ،وهو يعطي إمتياز للمهن الفلاحية والريفية بمنحها قروض بشروط أسهل أي بسعر فائدة أقل وضمانات أخف مما يفعله مع الغير.

وقد أسند إليه إلى جانب جميع العمليات المصرفية التقليدية الوظائف التالية بالتمويل :

- الهياكل و أنشطة الإنتاج الفلاحي وكل الأنشطة المتعلقة بهذا القطاع.
- الهياكل وأنشطة الصناعات الفلاحية.
- الهياكل وأنشطة الصناعات التقليدية والحرف الريفية.
- الهياكل والمشاريع التي تساعد على تنمية الأرياف.[1]

**المطلب الثاني : أهداف البنك ووظائفه**

**الفرع الأول : أهداف البنك**

- المساهمة في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني.
- العمل على إحتكار تمويل أغلب المشاريع الخاصة بـ :
  - المؤسسات الفلاحية.
  - المؤسسات والمقاولات ذات الطابع الإقتصادي.
  - المؤسسات المصغرة في إطار تشغيل الشباب.

[1] من المعلومات الداخلية للبنك.

- تحسين النوعية وجودة الخدمات.
- تحسين العلاقات مع العملاء.
- تطوير الجهود قصد تحقيق نتائج أفضل وأكبر في تحصيل القروض وفي جذب موارد إضافية.

**العوامل المساعدة في تحقيق الأهداف** : إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يسعى إلى الإقتراب من زبائنه وذلك عن طريق فتح وكالات جديدة وتحقيق هذه الأهداف:

- إرتفاع في الموارد بفضل التكاليف.
- عمل ديناميكي في مجال التغطية.
- تسيير دقيق للخزينة بالدنانير وكذلك بالعملات الصعبة وذلك بفضل ذكاء مسيريها و إنسجام كل عمالها إضافة إلى إدارة وإستقرار العنصر البشري وكذلك إلى الإحتراف.

**الفرع الثاني :وظائف البنك**

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية حسب قانون تأسيسه بتنفيذ كل العمليات البنكية ومنح الإئتمان بكل أنواعه وهو يعطي إمتياز للمهن الفلاحية بمنحها قروض أسهل ومن الوظائف الأساسية نذكر :

- تنفيذ جميع العمليات البنكية والإعتمادات المالية على إختلاف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري العمل بها.
- تطوير الموارد وهذا بفتح الحسابات دون تحفظات كبيرة.
- إنشاء خدمات جديدة.
- التقرب أكثر من المهن الحرة (التجار ،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)
- تسيير الموارد النقدية بالدينار والعملة الصعبة بطرق ملائمة ،وفي إطار سياسة الإقراض يقوم البنك بـ :

- تطويرقدرات تحليل المخاطر.
- إعادة تنظيم القروض.
- تحديد الضمانات بحجم القروض وتطبيق معدلات فائدة تتماشى وتكلفة الموارد.[1]

[1]من المعلومات الداخلية للبنك.

**المطلب الثالث : تقديم وكالة السوقر**

**الفرع الأول : النشأة والتعريف**

تم تأسيس بنك الفلاحة والتنمية الريفية للوكالة الجهوية بالسوقر في مارس 1983 ورقمها التسلسلي هو 546 وهي إحدى الوكالات التابعة للفرع الجهوي بتيارت.

ولعل ما يميز بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة السوقر هو تواجدها بمنطقة فلاحية مما يجعلها تعطي إمتياز للمهن والنشاطات الفلاحية والريفية، وكذا النشاطات الصناعية والتجارية إلا أنها تقوم بدورها الرئيسي في قبول ودائع وتقديم كل أنواع قروض التمويل لمختلف القطاعات لتحقيق إنتعاش إقتصادي على مستوى الدائرة والبلديات التابعة لها وتقوم هذه الوكالة بتقديم الخدمات التالية:

1-ترقية القطاع الفلاحي والصناعي والحرفي بتقديم التسهيلات في مجال الإستثمار الوطني خاصة في القطاع الفلاحي، وذلك عن طريق تقديم قروض بنسب فوائد منخفضة للفلاحين من أجل تحسين نوعية الإنتاج وزيادته ليستطيع منافسة المنتوج الخارجي، وهذا وفقا لبرامج و مخططات تنموية مسطرة مسبقا، ويمكن أن تلخص مهامه في النقاط التالية :

-تنمية مجموع القطاعات الفلاحية؛

-تمويل العمليات الفلاحية التقليدية والزراعية؛

-يقدم مساعداته لكل المؤسسات التي تساهم في تنمية العالم الريفي، الأطباء، الصيادلة والبيطريين حرفيين في الصناعة التقليدية، تجار الخواص وكذا المؤسسات الخاصة .[1]

**الفرع الثاني : الهيكل التنظيمي لوكالة السوقر**

إن الأمر 96/16 الصادر في 1996/06/04 والمتعلق بتنظيم الوكالات إلى : وكالة صنف A وكالة صنف B، D ، فوكالة السوقر 546 من صنف B وهي تضم 13 موظف موزعين حسب الهيكل التنظيمي الآتي :

[1] من المعلومات الداخلية للبنك.

**الشكل(02-01) :الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة السوقر**

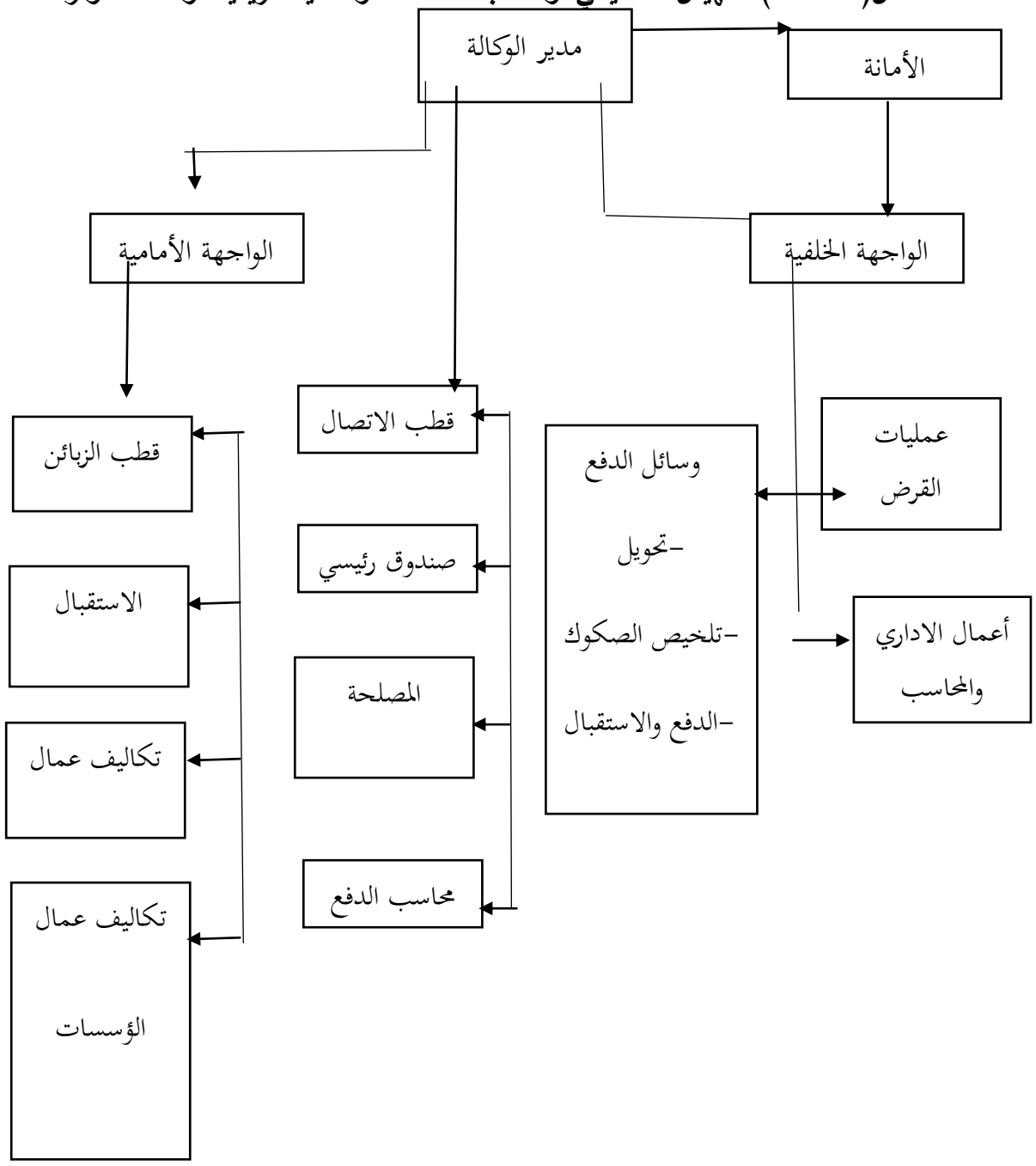


**المصدر :وثائق مقدمة من البنك**

يتبين لنا من خلال هذا الشكل الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، والذي يتكون من مجموعة من المصالح تقوم كل واحدة منها بمجموعة من المهام كمصلحة القروض التي تقوم بقبول القروض ومصلحة الأعمال الإدارية والتي تقوم بإدارة البنك ومصلحة الزبائن التي تستقبل الزبائن وكل

مصلحة تتفرع إلى مجموعة من الأقسام والتي تقوم بمجموعة من المهام، وكلها تخضع لسلطة مدير الوكالة الذي يعتبر المسؤول الأول في الوكال ة ولهذا نتعرف أولا إلى مدير الوكالة ثم إلى مختلف مصالحها:

**1-مدير الوكالة** :هو المسؤول الأول في الوكالة، ويعين من طرف الرئيس المدير العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ومن بين مهامه:

-مقابلة الشخصيات مع رئيس مصلحة القروض بالوكالة؛

-التنسيق بين مصالح الوكالة الموجودة تحت مسؤوليته؛

-تنفيذ قرارات ومداولات المديرية الفرعية، وتقديم تقرير فصلي و سنوي حول سير الوكالة؛

- تنفيذ السياسة العامة المرسومة من طرف المديرية العامة؛

-تفويض بعض الصلاحيات لأحد إطارات الوكالة، خاصة في الإمضاء في حالة غيابه أو خروجه في عطلة.

**2-الأمانة:**

يشرف عليها في وكالة السوقر موظفة واحدة ويمكن تلخيص مهامها في :

-تسجيل المدخلات والمخرجات البريدية للوكالة في سجل خاص بكل واحد منها؛

-تسجيل المدخلات والمخرجات الخاصة بوثائق الربط في سجل خاص بكل واحد منها؛

-طبع الوثائق التي تحتاجها الوكالة ؛

-إستقبال الزبائن و ممثلي الإدارات التي تتعامل مع الوكالة أو البنوك الأخرى.

**3-مصلحة الصندوق:**دورها التعامل مع طلبات الزبائن الذين يتقدمون إلى الوكالة لتلقي خدماتها فهي الوجه الذي يقابل به البنك زبائنه ولهذه المصلحة مهمتان أساسيتان هما:

-تلقي الودائع ؛

-السحب بطلب من الزبائن في حدود رصيدهم.[1]

**4-مصلحة القروض:**المكلف بالقروض تتمثل مهامه في :

[1]من المعلومات الداخلية للبنك.

-دراسة ملفات القروض الخاصة بالزبائن وكذا الإحصائيات؛

- تسجيل كل المعلومات الخاصة بملفات القروض الممنوحة على شبكة الإعلام الآلي .

## المبحث الثاني :السياسة الإقراضية ومتابعة القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة السوقر

### المطلب الأول : السياسة الإقراضية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعتمد البنك على سياسة إقراضية تضمن قيامه بالدور المنوط به مع ضمان تقدمه ونموه مع تحقيق الأرباح بإعتباره بنك تجاري.

#### الفرع الأول : الإجراءات اللازمة لمنح القرض

لكي يقوم البنك بمنح قرض ما عليه مراعاة عدة شروط أهمها المتعلقة بالمقترض نفسه أوالنشاط المراد تمويله والمتمثلة فيما يلي :

**1-شروط الإقراض** : وتتمثل هذه الشروط في:

-**السمعة الجيدة والأهلية** : يجب أن يكون محل ثقة بدون سوابق عدلية ،كما يهتم البنك كذلك إذا كان المقترض قاصرا أم لا.

-مدى فعالية النشاط في الإقتصاد حيث يخدم المجتمع من ناحية البطالة والإستهلاك ويساهم في التنمية الاقتصادية.

-أن يكون النشاط موافق لعادات وتقاليد المجتمع الذي يتكون النشاط في محيطه.

-أن يكون النشاط فعلا يخلق فرص عمل جديدة.

-**الدراسات المالية** : أي دراسة المشروع من جميع النواحي عن طريق النسب والقوائم المالية وكذا الميزانية التقدرية.

2-**الوثائق اللازمة لمنح القروض الإستثمارية** :

- طلب خطي؛
- السجل التجاري للنشاط؛
- شهادة الإعفاء من الضرائب؛
- شهادة تثبت الوضعية إزاء الصندوق الوطني للتأمينات؛
- مجموعة من الميزانيات للسنوات الثلاث الأخيرة؛
- عقد الملكية أو الإيجار؛
- وثيقة تثبت أسعار المعدات.

فإن كان طالب القرض ملفه كاملا فيجب على البنك دراسته في ظرف لا يتجاوز عشرون يوما وتتم الدراسة حول محورين تقنية اقتصادية ومالية ،ودراسة الضمانات المقدمة هل تكفي حقا.

**3- المستويات التي يمر بها طلب القرض**

نجد في هذا الشكل مختلف المستويات والمراحل التي يمر بها طلب القرض إبتداءا من المؤسسات التي تطلب القرض إلى مدير الوكالة أو البنك ومن ثم مدير الوحدة إلى رئيس المدير العام للبنك إلى أن يصل إلى لجنة القرض التي تقوم بدراسة ملف القرض.

**الشكل رقم (02-02) : المستويات التي يمر بها طلب القرض**

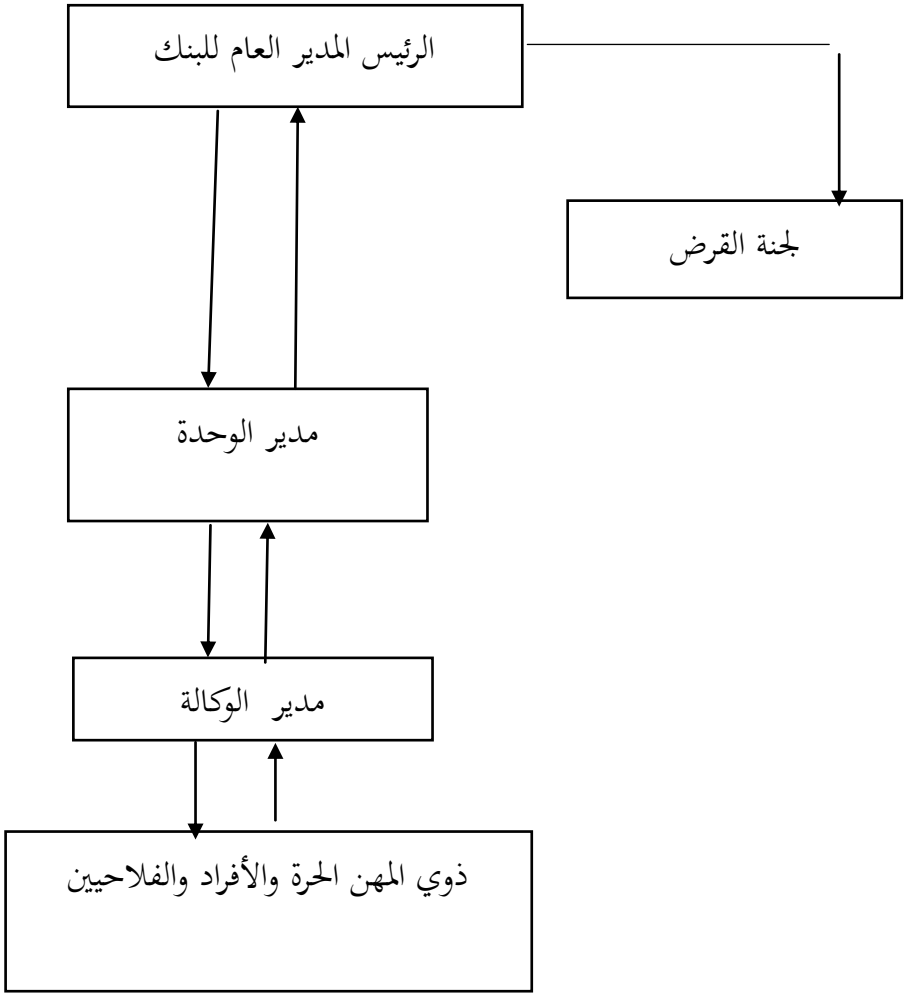


**المصدر :من إعداد الطالبتين بناء على المعلومات المقدمة من طرف البنك**

**الفرع الثاني : كيفية منح القروض من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية**

يتم منح القرض كالآتي :

1- إتصالات بين المقترض والمقرض من أجل التفاوض.

2-تقديم العميل للملف المطلوب.

3- القيام بالدراسة التحليلية، وذلك باستعمال النسب المالية من طرف البنك.

4-الزيارة الميدانية وذلك من أجل التأكد من صحة المعلومات الواردة في الملف، ويتم ذلك من طرف المصلحة المختصة بعد ذلك يتم كتابة تقرير حول الزيارة والتحقق لتحويل الملكية كضمان.

5-عرض الملف على لجنة القرض لإبداء رأيها بالقبول أو بالرفض وهذا في أجال 20 يوم من بداية تقديم الطلب.

فقد يرفض الطلب لعدة أسباب :

- السمعة السيئة للعميل؛

-عدم صدق القوائم المالية؛

-الضمانات الغير كافية.

نقص الشروط اللازمة والخاصة بمصلحة البنك أو الخاصة بالإقتصاد ككل وفي هذه الحالة يحق لطالب القرض أن يتقدم بالطعن مرتين مرة أمام الوكالة المقدم إليها طلب القرض ومرة أخرى على مستوى المديرية العامة.

أما في حالة القبول ففي هذه الحالة يتم إستدعاء طالب القرض من طرف البنك من أجل فتح حساب جاري لدى البنك الخاص بمساهمته الشخصية كما يقوم بتقديم الضمانات العينية أو الشخصية تفاديا لخطر عدم السداد، أوخطر معدل الفائدة (السيولة) ،خطر عدم قابلية الضمانات للتحويل (القيمة ،الوقت) ويتم نقل الملكية لصالح البنك خلال مدة القرض، ثم يقوم العميل بالإمضاء على جميع الوثائق اللازمة بعد ذلك يقوم البنك بإعطاء شريط مسطر لصالح المورد نظير للخدمات و الفواتير التي إستعملها المقترض ويتم وضع جدول إهتلاك القرض للعميل.

**الفرع الثالث : متابعة القرض من طرف البنك وتسيير مخاطره**

يتم متابعة القروض كما يلي :

1 -فتح ملف معنون على إسم الزبون الجديد ؛

2-القيام بزيارات ميدانية دورية للتأكد من إستمرارية المشروع ؛

3-وضع البنك مجموعة من الميكانيزمات التي تسمح بمتابعة القروض ومراقبة مدى تجاوز الحد الأقصى المسموح به والذي يحدد عموما كل سنة بالنسبة لكل نوع من أنواع القروض مع وضع حسابات للتجاوزات الحاصلة والتي تسمح بمراقبة الزبون؛

4- قيام البنك بارسال إخطار للزبون عند إنتهاء تاريخ التسديد ؛

5- تشكيل أوراق خاصة بالخطر المباشر أو الحالة العامة للأخطار، وذلك بوضع حصيلة إجمالية للأخطار المتعلقة بالمقترض؛

6- يتم دراسة طلبات القروض دراسة تفصيلية لتفادي المخاطر لذا يجبر البنك المركزي البنوك بتقديم تقارير شهرية لكي يتم تحديد مركزية الخطر ومنه تفاديها.

**المطلب الثاني: أنواع القروض التي يقدمها البنك**

إن تعدد العمليات المصرفية وتعقدها أدى إلى ظهور العديد من القروض أهمها ما يلي :

**الفرع الأول : قروض الإستغلال**

إن قروض الإستغلال هي عبارة عن قروض قصيرة الأجل وهي لا تتعدى 12 شهرا وتستطيع أن تصل المدة الى سنتين ، وهي موجهة لتمويل نشاطات الإستغلال للمؤسسة المتكررة بإستمرار أثناء عملية الإنتاج ، ومن أمثلتها (التخزين ،التموين ،التوزيع) وتأخذ هذه النشاطات للبنوك خاصة التجارية بإعتبارها مؤسسة وظيفتها تحويل إيداعات جارية في أغلبها إلى قروض ، كما تأخذ قروض الإستغلال أشكالا عدة :

**1- قرض الرفيق** :وهو أحد قروض الإستغلال التي تمنحها الوكالة وهو عبارة عن قرض موسمي يوجه لتمويل الموسم الفلاحي ومدعم 100 %، والمستفدون من هذا القرض هم المزارعين والمربيين على شكل فردي أومجموعات أو رابطات ، المزارع النموذجية، المؤسسات الإقتصادية التي تساهم في تكثيف المنتجات وتجهيزها وإسترجاعها وتخزينها.

2-**القروض الموسمية** :يخص هذا النوع من القروض النشاطات ذات الطابع الموسمي مثلا: الزراعة السياحة ، والمبيعات الموسمية لبعض البضائع.

**الفرع الثاني : قروض الإستثمار**

هي عبارة عن إستراتيجية ذات مخاطر عالية جدا لذا غالبا ما يلجأ لها المستثمرون أصحاب الخبرة وهي إستراتيجية متوسطة أو طويلة المدى تستغرق على الأقل من 05 إلى 10 سنوات وتوجد قروض الإستثمار لتمويل المحجوزات ووسائل الإنتاج والتسديد لا يكون مؤكد إلا عن طريق الأرباح التي تكون محصورة.

**1-قرض التحدي** :هو قرض إستثماري يوجه لأصحاب الأراضي الذين يملكون عقود ملكية أو عقود إمتياز ،ومن الإمتيازات المتعلقة عند الحصول على قرض التحدي :

- إذا كانت مدة السداد 5 سنوات أو أقل تتحمل الوزارة الفائدة؛
- يتحمل المستفيد من القرض دفع الفائدة 1% عند السداد بين السنة 6 والسنة 7؛
- يتحمل المستفيد من القرض دفع فائدة 3% عند السداد من السنة 8 والسنة9؛
- إذا دام المشروع أكثر من 10 سنوات يتحمل المستفيد أعباء الفوائد الكاملة.

**2-القروض الخاصة** :تشمل مختلف القروض المدعمة من طرف الدولة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ENSEJ ،الصندوق الوطني للتأمين على البطالة ، CNAC ،الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة ANGEM ، وهي قروض ثلاثية :مساهمة شخصية ، قرض بنكي ، قرض مدعم من طرف الوكالات السابقة.

**3-القرض الإيجاري**:يقصد بها تلك العملية التي يقوم بموجبها بنك الفلاحة والتنمية الريفية المؤهلة قانونا لذلك بوضع الآلات والمعدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها ويتم التسديد على أقساط تم الإتفاق عليها، وتسمى ثمن الإيجار.

كما يعرفه بنك الفلاحة على أنه عملية مالية وتجارية تنتج علاقة بين البنك ومختلف المتعاملين الإقتصاديين في إطار عقد كراء التجهيزات والمعدات التي تدخل مباشرة في تجسيد المشروع الاستثماري ويعرف أيضا بأنه عقد يربط بين البنك (المقرض) وطالب االقرض (المقترض) من أجل كراء معدات وتجهيزات تدخل مباشرة في تجسيد المشاريع المربحة.

## المطلب الثالث :تقييم مساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة السوقر في تمويل المشاريع الإستثمارية

منذ نهاية التسعينات وبداية سنة 2000 بدأت الأوضاع الأمنية في التحسن إضافة إلى الإهتمام بالقطاع الفلاحي الذي يظهر من خلال التدعيمات المقدمة من طرف الدولة للفلاحين لكن هذا لم يمنع من مساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة السوقر من تقديم القروض لفائدة المشاريع الاستثمارية بصفة عامة ومن أجل معرفة مدى تأثير ذلك على حجم المشاريع الاستثمارية وبالتالي على نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية سوف نقوم بدراسة حجم الملفات خلال الفترة الممتدة مابين 2018-2022 ثم معرفة حجم التمويل الممنوح من طرف الوكالة للمشاريع الإستثمارية .

### الفرع الأول :قروض الإستغلال

**الجدول رقم (02-01) :تطورعدد الملفات المودعة والمقبولة والمرفوضة ومبالغ القروض الممنوحة من قبل الوكالة خلال الفترة مابين 2018-2022 لقروض الاستغلال**

| السنوات | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 |
|---|---|---|---|---|---|
| **عدد الملفات المودعة** | 48 | 25 | 31 | 43 | 84 |
| **عدد الملفات المقبولة** | 45 | 25 | 28 | 37 | 69 |
| **عدد الملفات المرفوضة** | 03 | / | 03 | 06 | 15 |
| **نسبة الملفات المقبولة إلى المودعة %** | 93.75% | 100% | 90.32% | 86.04% | 82.14% |
| **مبالغ القروض** | 39463000 | 7141000 | 9228000 | 10212000 | 14259000 |

**المصدر :من إعداد الطالبتين بناء على المعلومات المقدمة من طرف البنك**

**الشكل رقم ( 02-03) :تطور عدد الملفات المودعة والمقبولة والمرفوضة خلال الفترة 2018-2022 لقروض الاستغلال**

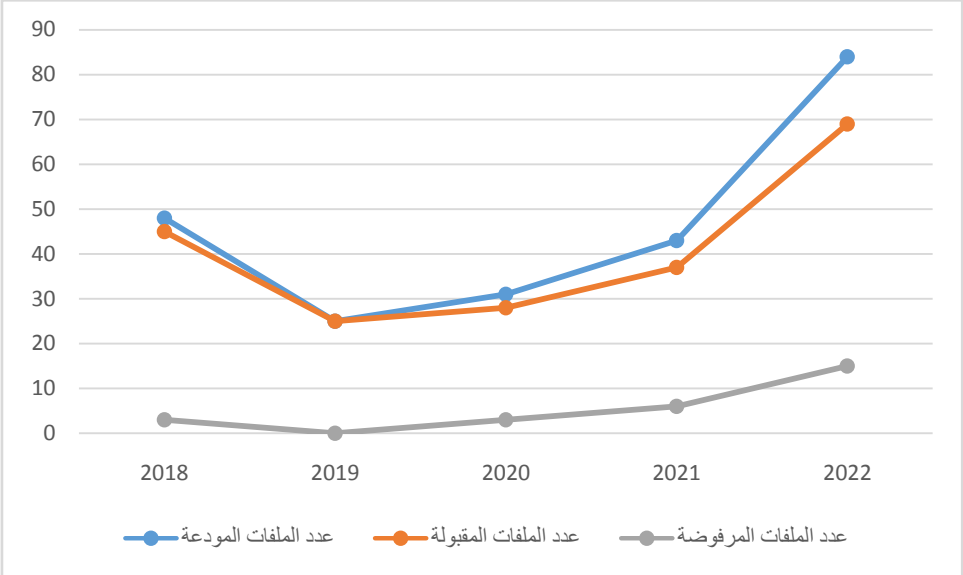


**المصدر :من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول السابق**

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن عدد الملفات المودعة ،المقبولة والمرفوضة في تزايد ،لكن الملفات المقبولة مرتفعة مقارنة بالمرفوضة من طرف الوكالة حيث تتراوح نسبتها إلى الملفات المودعة خلال الفترة 2018-2022 ما بين 82 إلى 100 % وهي نسبة مرتفعة جدا تدل على قبول كبير للملفات الخاصة بقروض الإستغلال.

حيث سجلت أعلى نسبة وهي تمويل كامل للملفات في سنة 2019 بـ 100 %.

ويعود سبب قبول الملفات من طرف الوكالة على توفر هذه الملفات على الشروط المطلوبة من طرفها بالاضافة إلى زيادة الاهتمام بالمشاريع الاستثمارية من طرف السلطات وتشجيعها للإستثمار بصفة عامة ،خاصة بعد إنشاءها للأجهزة الداعمة التي تم دخولها في المجال الإستثماري.

أما أسباب رفض الملفات الأخرى فهي تتمثل في عدم إستكمال الشروط أو تجاوز مبلغ القرض المطلوب سقف التمويل المحدد من طرف البنك أو لأسباب أخرى.

**الفرع الثاني : قروض الاستثمار**

**الجدول رقم ( 02-02) : :تطور عدد الملفات المودعة والمقبولة والمرفوضة ومبالغ القروض الممنوحة من قبل الوكالة خلال الفترة مابين 2018-2022 لقروض الاستثمار**

| السنوات | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 |
|---|---|---|---|---|---|
| عدد الملفات المودعة | 13 | 19 | 10 | 08 | 06 |
| عدد الملفات المقبولة | 12 | 13 | 08 | 08 | 03 |
| عدد الملفات المرفوضة | 01 | 06 | 02 | / | 03 |
| نسبة الملفات المقبولة إلى المودعة % | %92.30 | % 68.42 | % 80 | % 100 | % 50 |
| مبالغ القروض | 8541000 | 12144000 | 7407000 | 7191000 | 12335000 |

**المصدر :من إعداد الطالبتين بناء على المعلومات المقدمة من طرف البنك**

**الشكل رقم ( 02-04) :تطور عدد الملفات المودعة والمقبولة والمرفوضة خلال الفترة 2018-2022 لقروض الاستثمار**

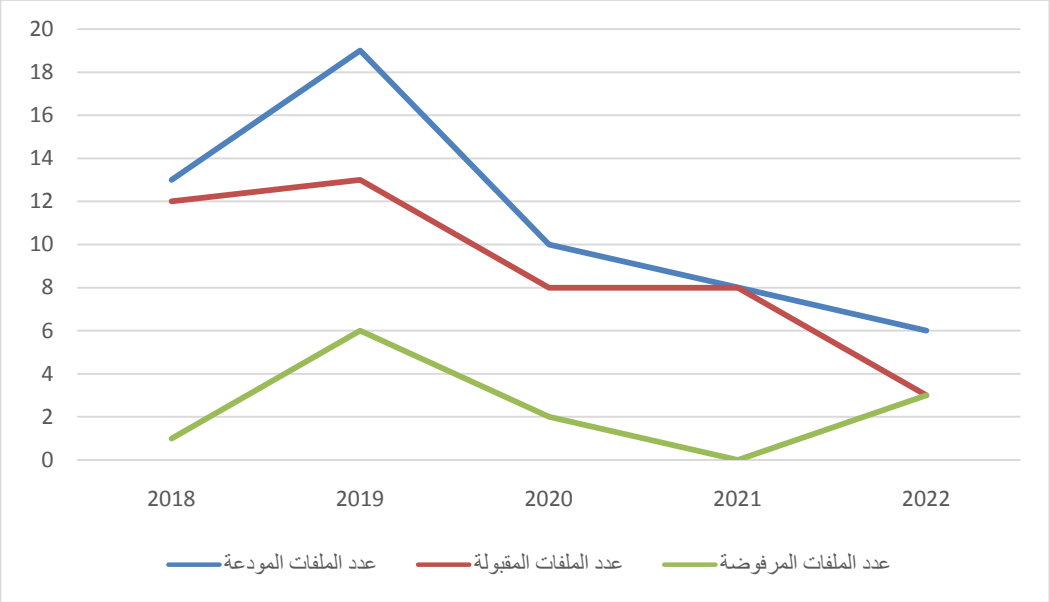


**المصدر :من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول السابق**

نلاحظ من هذا الجدول أن عدد الملفات المودعة والمقبولة والمرفوضة تشهد عدم الإستقرار في عددها حيث كانت الملفات المقبولة مرتفعة مقارنة بالملفات المرفوضة من طرف الوكالة حيث تتراوح نسبتها إلى الملفات المودعة خلال هذة الفترة مابين 50 % و 100 % لتسجل أقل نسبة في سنة 2022 بنسبة 50 % بينما أعلى نسبة سجلت في سنة 2021 بنسبة 100%.

ويعود سبب إرتفاع نسبة الملفات المقبولة بالنسبة للملفات المرفوضة إلى توفرها على الشروط المطلوبة من طرف الوكالة بالإضافة إلى زيادة الإهتمام بالمشاريع الإستثمارية الفلاحية من طرف الدولة وتشجيعها للإستثمار بصفة عامة .

أما فيما يخص أسباب الرفض فهي تتمثل في عدم إستكمالها للشروط المطلوبة أو تجاوز مبلغ القرض المطلوب لسقف التمويل المحدد من طرف البنك أو لأسباب أخرى.

**المبحث الثالث : دراسة ميدانية لطلب قرض التحدي**

أثناء دراستنا الميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة السوقر 546 أخذنا ملف مستثمر طلب قرض إستثماري ،وحاولنا دراسة و إظهار الخطوات المختلفة التي إتبعها البنك ببداية إستقباله لطلب القرض إلى غاية تحصيله.

**المطلب الأول :تقديم قرض التحدي**

**الفرع الأول: تعريف قرض التحدي**

إن قرض التحدي هو قرض إ ستثماري مدعم يمنح لإنشاء المستثمرات الفلاحية الجديدة و تربية المواشي، سواء تلك المستثمرات الفلاحية المملوكة للخواص أو تلك التابعة لأملاك الدولة يوجه هذا القرض إلى جميع المشاريع الاستثمارية الموافق عليها في إطار برنامج الاستصلاح من طرف الهيئات المختصة لوزارة الفلاحة لاسيما الديوانالوطني للأراضي الفلاحية.

حيث تقدر قيمة الهكتار بمليون دينار أي ما يعادل 100 مليون سنتيم فيما يخص الإستغلال الجديد للمستثمرات الفلاحية و تربية الماشية التي لا تتجاوز مساحتها 10 هكتارات و 100 مليون دينار أي ما يعادل 10 ملايير سنتيم لفائدة المتعاملين الإقتصاديين ممن تتعدى مساحة مستثمراتهم 10 هكتارات و ذلك بعد حصولهم على الموافقة.

**الفرع الثاني :خصوصيات قرض التحدي**

بالنسبة لقرض التحدي متوسط الأجل حدد خلال خمس سنوات الأولى من عمر المشروع على أن تكون بدون فوائد لتصبح في العام السادس والسابع بمعدل 1%أما قرض التحدي طويل الأجل فهو بدون فوائد خلال خمس سنوات الأولى من عمر المشروع لتحدد النسبة 1% بداية من العام السادس و ترتفع إلى 3% في العامين السابع والثامن من عمر المشروع وبداية من العام الثامن فإن صاحب المشروع ملزم كغيره من المستفيدين بدفع الفوائد الناتجة عن القرض لأنه تجاوز آجال التسديد حيث حددت 5.25% خارج الدعم الفلاحي بالإضافة إلى أن كل مستفيد من القرض سدد الديون المترتبة عليه، وسيكون بإمكانه الاستفادة من قرض آخر في إطار محاولته لتوسيع المشروع.[1]

[1] من المعلومات الداخلية للبنك.

وللإشارة فإن خلال خمس سنوات التي تكون فيها معدل الفائدة بنسبة 0% معناها لا يتحمل الفلاح هذه الفوائد بل تتحملها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والتي تقوم بدفع معدل فائدة 5.25%.

**الفرع الثالث:المشاريع المؤهلة للإستفادة من قرض التحدي**

**1 فيما يتعلق بأشغال التهيئة وحماية الأراضي:**

- الصرف والتطهير ؛
- أشغال التوجيه؛
- أشغال التسوية والتهيئة الأرضية؛
- فتح الأراضي الفلاحية؛
- جلب الطاقة الكهربائية.

**2 عمليات تطوير الحفر**

- تجديد معدات الري والتهيئة وإنجاز الآبار الجديدة؛
- إنجاز أحواض لتخزين المياه؛
- إنشاء وإعادة تهيئة قنوات الصرف؛
- تصليح المضخات الموجهة للإستغلال الفلاحي.[1]

**3 وسائل الإنتاج واكتساب المؤهلات:**

- الحصول على المواد الأولية "بذور، نباتات، أسمدة"؛
- الإنتاج الحيواني، منتوجات صيدلانية ، أشغال التهيئة ،إعادة تأهيل الهيئات الموجهة لتغذية الماشية؛
- نزع النباتات التي عمرت طويلا؛
- عمليات تطعيم النباتات؛
- إقتناء العتاد الفلاحي؛
- إقتناء وسائل النقل الخاصة؛

[1] من المعلومات الداخلية للبنك.

- إقتناء عتاد وتجهيزات تربية المواشي.

**المطلب الثاني :منح وتسيير قرض التحدي**

إن ملف القرض الفلاحي يبدأ أولا بحضور الزبون إلى البنك وتقديم ملفه أمام رئيس مصلحة الشؤون التجارية والفلاحية ، حيث يقوم هذا الأخير بإجراء مقابلة خاصة مع الزبون وذلك من أجل معرفة الدافع الأساسي الذي جعله يطلب هذا القرض ويتم معرفة المشروع الذي سينجزه ، وبعد ذلك يطلب البنك من الزبون تكوين ملف القرض وذلك تبعا للنموذج الذي يعده البنك لهذا الغرض ويش تقل على عدة بيانات للتعرف أكثر على الزبون .

يتطلب ملف قرض التحدي عدة وثائق مختلفة وتكون مالية ،محاسبية وقانونية سنقوم بالتطرق إليها بالتفصيل في العناصر الموالية .

**الفرع الأول : الملف المطلوب**

**تتمثل مكونات الملف فيما يلي :**

**1- الوثائق القانونية** : هي وثائق إدارية وتتمثل في :

1 -طلب خطي من طرف الزبون يجب تحديد قيمة القرض وتحديد نوعية ملكية الأراضي التي قد تكون محل الرهن ؛

2 -نسختان من بطاقة الهوية؛

3 -نسختان من بطاقة الفلاحة ؛

4 -نسختان من شهادة الميلاد؛

5 -نسختان من شهادة عدم الرهن؛

6 -عقد الملكية او الامتياز ؛

7 -نسختان من البطاقة البيانية للمستثمرة ؛[1]

8 -تقدير الخبير " وهو تقرير يتضمن تحديد قيمة الأرض بشكل عام ، ويضيف إليه صورة تثبت الوجود الحقيقي للأرض إضافة للدفتر العقاري"؛

9 -نسختان من دفتر الشروط ؛

[1] من المعلومات الداخلية للبنك.

إحضار دفتر الشروط الذي يحتوي على العناصر التالية :

الهدف :من خلال هذا البند يجب على الزبون أن يظهر الغرض من الحصول على هذا القرض

حقوق المستثمر الفلاحي المتمثل في الحصول على المبلغ المالي .

قوائم الأراضي السطحية والفلاحية.

إلتزامات المستثمر الفلاحي؛

الوقاية من الديوان الوطني للأراضي ؛

شهادة إثبات المشروع " المصالح الفلاحية " ؛

-نسختان من الإعتماد الصحي؛

نسخة من جدول الضرائب.[1]

**2- الوثائق المحاسبية المتعلقة بقرض التحدي**

وتتمثل في :

-نسختان من الميزانية التقديرية من خلال الفواتير التي يقدمها المورد.

**3 - الوثائق المالية والتقنية**

يمكن تحديدها في :

نسختان من الدراسة التقنية والإقتصادية للمشروع وهي دراسة مفصلة لأبعاد المشروع من الناحية الإقتصادية ، أي المساهمة من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية .

**الفرع الثاني : خطوات دراسة ملف قرض التحدي**

بعد أن يقوم طالب القرض بتقديم ملفه يتطرق البنك لإتباع الخطوات التالية :

**1-التدقيق والمراجعة :**

تقوم الوكالة البنكية بمجموعة من المراجعات والتدقيقات الأولية ذات الطالع القانوني والمحاسبي ، حيث يقوم المكلف بالدراسات من مراجعة كل الوثائق التي تم تقديمها للتأكد من عنوان الزبون أو المؤسسة وكذا من عقود الملكية أو الإيجار لنشاط العملي ، كما يقوم البنك أيضا بإرسال لجنة مكونة

[1] من المعلومات الداخلية للبنك.

من مصلحة القروض لمعاينة مقر المشروع والإطلاع على المساهمات العينية التي يساهم بها الزبون في هذا المشروع ، وبعدها تقوم اللجنة بتحرير محضر المعاينة والتوقيع عليه .

**2-دراسةالضمانات:**

يقوم الموظف في مصلحة القروض بدراسة الضمانات الحاضرة والاحتياطية لهذا الزبون والتأكد من توفر كل ما هو مطلوب ، ومن أهم هذه الضمانات هي :

- **الضمانات الشخصية** : تتضمن في تعهد الشخص أو عدة أشخاص للوفاء بالدين عوض المدين عند عجزه عن تسديد قيمة القرض ، ويشترط أن يتمتع الضامن بمركز مالي جيد وذو سمعة جيدة لدى البنك ، والشخص الضامن قد يتخذ عدة أشكال .

- **الكفالة** : ويلتزم بموجبها شخص معين بتنفيذ إلتزامات المدين إتجاه البنك إذ لم يستطيع الوفاء بالتزاماته عند حلول تاريخ الاستحقاق .

- **الضمان الاحتياطي** : وهو تعهد من قبل الضامن بتسديد مبلغ القرض الذي حصل عليه المدين ، حيث يقوم هذا الأخير بالتوقيع على ورقة تجارية عادة ما تكون بقيمة القرض .

- **الضماناتالعينية** :ترتكز الضمانات العينية على موضوع الشيء المقدم كضمان ، وتتمثل في قائمة التجهيزات والسلع والعقارات التي تمنح على سبيل الرهن وليس تحويلا للملكية .

**3- تحويل الملف للمجمع الجهوي :**

كل الإجراءات السابقة تتم على مستوى الوكالة وبعد هذا يحول الملف إلى المجمع الجهوي بتيارت للدراسة مرة أخرى ، وإن منحت الموافقة من طرفها فإنها تعد موافقة مبدئية.[1]

**4-الموافقة البنكية المبدئية :**

يقوم الموظف المكلف بمصلحة القروض بإدخال الموافقة البنكية في برنامج الوكالة من خلال إستعمال الحاسوب الآلي وفق البرامج الخاصة بالقروض .

بعد هذا تسلم الوكالة إتفاقية القرض للعميل لتسجيلها في مصلحة الضرائب ، ومن ثم يكون ملف آخر من طرف الوكالة ، ويتكون من :

- الموافقة البنكية؛
- إتفاقية القرض؛

[1] من المعلومات الداخلية للبنك.

- السند لأمر؛
- المساهمة الشخصية والرهن العقاري.
- التعهد بالتأمين ؛

**5-التحويل للمديرية الجهوية مرة أخرى**

يحول هذا الملف مرة أخرى إلى المديرية الجهوية للمصلحة القانونية للتأكد من الإحتياطات والضمانات،وبعد التحقق يقوم المكلف بالمصلحة القانونية بالرد إما بالموافقة أو بالرفض يكون الرد كتابيا ممضي من طرف المكلف بالمصلحة القانونية .

**6-حالة الرفض :**

في هذه الحالة يتم إرسال رسالة الرفض حيث يكون الرد كتابيا ممضي من طرف المكلف بالمصلحة القانونية و مدير المجمع الجهوي توضيحا لما يجب تعديله أو النقائص التي يجب إستكمالها .

**7-حالة الموافقة :**

في هذه الحالة يتم إرسال رسالة القبول حيث يكون الرد كتابيا ممضي من طرف المكلف بالمصلحة القانونية للمديرية الجهوية والمدير وذلك لاستكمال إجراءات القرض ، ثم تقوم الوكالة بـإستخراج إتفاقية القرض من خلال نظام الحاسوب الآلي الخاص بالقرض على ستة نسخ .

**8-متابعة تحويل الأموال :**

المكلف بالعملية أو بمصلحة القروض يقوم بتحرير سند الأمر عن ذلك السحب ويكون ممضي من طرف المقترض ، ولا يعتبر مدين وفق القانون الساري المفعول ويقوم أيضا بالسحب .

**9-فتح حساب جاري للمقترض للقيام بعمليات الصب الثلاثية :**

المساهمة الشخصية ، المساهمة البنكية ، مساهمة آليات التشغيل .

المكلف بالعملية أوبمصلحة القروض ينفذ الأوامر بالدفع التي يقدمها المقترض طبقا للإجراءات السارية المفعول ،لا سيما عند إحضار أمر الدفع من المورد ، أو عن طريق شيكات بنكية (حوالات) ممضية من طرف المكلف بالعملية أومدير الوكالة.[1]

[1] من المعلومات الداخلية للبنك.

**المطلب الثالث : دراسة تقييمية للمشروع الإستثماري الممول**

يعتبر القطاع الفلاحي في ولاية تيارت من القطاعات الاستراتيجية الهامة وذلك لمساهمته في دفع عجلة التنمية من خلال البرامج الفلاحية والتنموية والتي تتجسد من خلال مجموعة من المشروعات ومن بينها مشروع تربية الأبقار وإنتاج الحليب الذي يعتبر من أهم المشاريع في القطاع الفلاحي.[1]

**الفرع الأول :تقديم المشروع**

بتاريخ محدد تقدم السيد( ن.ع) إلى الوكالة لتمويل مشروعه وهو عبارة عن تربية الأبقار لإنتاج الحليب مقره في مدينة توسنينة ولاية تيارت والغرض من إنشائه الزيادة في إنتاج الحليب من أجل تغطية الإستهلاك المحلي والجهوي على الأقل كما يسعى هذا المشروع إلى تحقيق الأرباح وإعادة إستثمارها ،بالإضافة إلى المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي والمحافظة على الثورة الحيوانية خاصة الأبقار ،وبعد الدراسة التي قام بها البنك تمت الموافقة على القرض بمبلغ 9.100.000.00دج من أجل تمويل المشروع ،كما أنه قدر التمويل الذاتي لهذا المشروع 1.052.030.00دج حيث قدرت تكلفة المشروع ب 10.152.030.00دج وفي مايلي معلومات خاصة بالمشروع

**الجدول رقم(02-03 ) : معلومات خاصة بالمشروع**

| إسم المشروع | تربية الحيوانات |
|---|---|
| تخصصه | تربية الأبقار |
| الشكل القانوني | شخص طبيعي |
| قطاع النشاط | فلاحي |
| مساحتها | 30 هكتار |
| تكلفة المشروع | 10152030.00دج<br>10% تمويل ذاتي و 90% قرض بنكي |
| مدة القرض | 7 سنوات |
| مكان المشروع | منطقة توسنينة |
| نوع القرض | قرض التحدي |

**المصدر :من إعداد الطالبتين بناء على المعلومات المقدمة من طرف البنك**

[1]من المعلومات الداخلية للبنك.

**الفرع الثاني :الدراسة المالية للمشروع**

يتم تقدير إيرادات وتكاليف المشروع على أساس 07 سنوات

**الجدول رقم (02-04) : هيكل التمويل لمشروع تربية الأبقار لانتاج الحليب**

| | التكلفة الاجمالية للاستثمار | التمويل الذاتي | قرض بنكي |
|---|---|---|---|
| **المبلغ دج** | 10.152.030.00 | 1.052.030.00 | 9.100.000.00 |
| **النسبة%** | % 100 | % 10 | %90 |

**المصدر :من إعداد الطالبتين بناء على المعلومات المقدمة من طرف البنك**

نسبة مساهمة البنك ستكون عن طريق قرض مدته 07 سنوات وهي تمثل نسبة 90 % من التكاليف الإجمالية للمشروع وهي تتمثل كلها في قرض التحدي بمبلغ يقدر ب 9.100.000.00 دج و 10 % بالنسبة للتمويل الذاتي بمبلغ يقدر ب 1.052.030.00دج

الضمانات المقدمة للبنك : يقوم الزبون برهن قطعة ارض مساحتها 30 هكتار.

**الجدول رقم(02-05) : التكاليف الاستثمارية وهيكل تمويلها**

**الوحدة : دينار جزائري**

| البيان | الكمية | التكلفة | القرض البنكي | التمويل الذاتي |
|---|---|---|---|---|
| بيان حضيرة لتربية الأبقار | 180م$^2$ | 4383990.00 | 3945591.00 | 438339.00 |
| شراء الأبقار | 10 أبقار | 3531000.00 | 3177900.00 | 353100.00 |
| **معدات الانتاج :** | | | | |
| -عربة الحليب | 01 | 175000.00 | 157500.00 | 17500.00 |
| -حاوية الحليب | 10 | 92000.00 | 82800.00 | 9200.00 |
| -أحواض مياه الشرب | 5 | 35000.00 | 31500.00 | 3500.00 |
| -خزان تبريد | 1 | 420000.00 | 378000.00 | 42000.00 |
| **معدات زراعية :** | | | | |
| -بخاخ | 1 | 250000.00 | 225000.00 | 25000.00 |
| -ممشاط الارض | 1 | 245000.00 | 220500.00 | 24500.00 |
| -رش الأسمدة | 1 | 80000.00 | 72000.00 | 8000.00 |
| -محراث | 1 | 175000.00 | 157500.00 | 17500.00 |
| -خزان مائي (300ل) | 1 | 190000.00 | 171000.00 | 19000.00 |
| الضريبة (17%) | | 282540.00 | 254286.00 | 28254.00 |
| معدات الري | 1 | 292500.00 | 263250.00 | 29850.00 |
| **المجموع** | | **10152030.00** | **9136827.00** | **985953.00** |

**المصدر :من إعداد الطالبتين بناء على المعلومات المقدمة من طرف البنك**

يمثل الجدول التكاليف الإستثمارية الخاصة بالمشروع والمتمثلة في معدات الانتاج المتكونة من (عربة الحليب،حاوية الحليب ،أحواض مياه الشرب ،خزان تبريد) ،بالإضافة إلى معدات زراعية والمتمثلة في (بخاخ ،ممشاط الارض ،رش الأسمدة ،محراث ،خزان مائي (300ل، معدات الري) و ضريبة بنسبة (17%).

قدرت قيمة التكاليف الاستثمارية للمشروع ب 10.152.030.00دج وهي تكاليف تقديرية يتم دراستها من طرف البنك لإتخاذ القرار.

**الجدول رقم ( 02-06) :جدول القيمة الحالية الصافية**

**الوحدة : دينار جزائري**

| السنوات | التدفقات المالية غير مخصومة | معامل الخصم | VAN |
|---|---|---|---|
| رأسمال المستثمر | -10152030.40 | 1 | -10152030.40 |
| السنة 1 | -7207216.17 | 0.906 | -6529737.85 |
| السنة 2 | 66302783.83 | 0.857 | -4968214.26 |
| السنة 3 | 66302783.83 | 0.685 | 45417406.92 |
| السنة 4 | 66302783.83 | 0.65 | 43096809.49 |
| السنة 5 | 66302783.83 | 0.575 | 38124100.70 |

**المصدر :من إعداد الطالبتين بناء على المعلومات المقدمة من طرف البنك**

من خلال الجدول نلاحظ ان التدفق النقدي الصافي السنوي في السنة الاولى كان 6529737.85-

وفي السنة الثانية قدر ب 4968214.26- ثم تزايد في السنة الثالثة الى 45417406.92 ثم يتناقص خلال السنة الرابعة و الخامسة .

**الجدول رقم (02-07) : جدول السداد**

**الوحدة : دينار جزائري**

| تاريخ الاستحقاق | المبلغ المدفوع كل سنة | الضريبة | معدل الفائدة | مبلغ التسديدات مستحق الدفع | اهتلاك القرض |
|---|---|---|---|---|---|
| 2017/01/31 | - | - | - | - | 9100000.00 |
| 2018/01/31 | - | - | - | - | 9100000.00 |
| 2019/01/31 | 1820000.00 | - | - | 1820000.00 | 9100000.00 |
| 2020/01/31 | 1820000.00 | - | - | 1820000.00 | 7280000.00 |
| 2021/01/31 | 1820000.00 | - | - | 1820000.00 | 5460000.00 |
| 2022/01/31 | 1863316.00 | 6916.00 | 36400.00 | 1820000.00 | 3640000.00 |
| 2023/01/31 | 1841658.00 | 3458.00 | 18200.00 | 1820000.00 | 1820000.00 |
| **المجموع** | 9164974.00 | 10374.00 | 54600.00 | 9100000.00 | |

**المصدر :من إعداد الطالبتين بناء على المعلومات المقدمة من طرف البنك**

المبلغ الواجب دفعه = قيمة القرض / عدد السنوات الواجب الدفع فيها

حسب معطيات جدول السداد فإن المستثمر تم إعفائه من دفع الفوائد لمدة خمس سنوات ولكن يتم احتسابها من السنة السادسة ويتم تسديد قسط سنوي ثابت بداية من السنة الثالثة بمبلغ يقدر 1.820.000.00 دج، أي أنه سيكون معفى من دفع الاقساط خلال السنة الاولى والسنة الثانية .

أما المبلغ الذي يقوم بتسديده هو 9.164.974.00 دج أي مبلغ القرض المقدر ب 9100000.00 دج مضاف إليه قيمة الفوائد + الضريبة والتي تقدر بـ 64.974.00دج.

**الجدول رقم(02-08) : حالة التنبؤ بالمبيعات للمشروع**

**الوحدة : دينار جزائري**

| السنوات | 01 | 02 | 03 | 04 | 05 |
|---|---|---|---|---|---|
| **الانتاج الحيواني :** | | | | | |
| الحليب | 1890000 | 4374000 | 8505000 | 8505000 | 9720000 |
| الثيران | 1200000 | 25000 | 3750000 | 5000000 | 6250000 |
| ذبح البقر | 1680000 | 1960000 | 1960000 | 2240000 | 2240000 |
| تربية عجل | 175000 | 21000 | 2450000 | 2450000 | 3150000 |
| تربية بقر | | 480000 | 720000 | 960000 | 60000 |
| **المنتوج النباتي :** | | | | | |
| -القمح الصلب | 2025000 | 2025000 | 2025000 | 2025000 | 2025000 |
| -شجرة الزيتون | 105000 | 105000 | 105000 | 105000 | 105000 |
| -شجرة الكمثري | 576000 | 576000 | 576000 | 576000 | 576000 |
| -بيع التين | 500000 | 500000 | 500000 | 500000 | 500000 |
| **المجموع** | **9726000** | **14120000** | **20091000** | **21861000** | **25166000** |

**المصدر :من إعداد الطالبتين بناء على المعلومات المقدمة من طرف البنك**

يمثل الجدول ميزانية تنبئية لمختلف المبيعات الخاصة بالمشروع بحيث يقوم صاحب المشروع بالدراسة الأولية للسوق ودراسة الطلب المتوقع وعلى هذ هالأسباب يقوم بتقدير رقم الأعمال المحصل خلال سنوات المشروع.

**الفرع الثالث : دراسة إقتصادية للمشروع**

حسب الدراسة المالية التي تطرقنا لها سنقوم بدراسة إقتصادية للمشروع والتي ستشمل كل الجوانب التي سيؤثر فيها الاستثمار.

حيث من خلال هذه الدراسة سيكون المشروع ناجحا وسيحقق إيرادات معتبرة ولأن تحقيق النجاح من العناصر الأساسية في المجال الفلاحي ومهما في تطوير عجلة التنمية الاقتصادية وهي تشمل عدة عناصر والمتمثلة فيما يلي :

**1-تحقيق أهداف المشروع :**

من بين الأهداف التي يسعى المستثمر لتحقيقها من خلال نجاح مشروعه ما يلي :

- نجاح المشروع وتحقيق ربحيته.
- إستخدام رأس المال بطريقة مجدية وفعالة.
- العمل على تحقيق دخل مستقر وبصفة مستمرة من أجل الحفاظ على نشاط المشروع.
-العمل على زيادة العائد المحقق من المشروع الإستثماري والعمل على تنميته.
- توفير مناصب شغل جديدة والذي له دور في الانتاج والاستهلاك.
- العمل على تحقيق الأرباح وإعادة إستثمارها.

2- **أثر المشروع على التنمية الاقتصادية :** وهذا من خلال

-**توفير مناصب الشغل** :وهو ما يساهم في خلق الرفاهية الاجتماعية من خلال تحسين الوضعية المعيشية للأفراد في تحقيق الضروريات المادية للحياة ،وحسب مشروعنا الذي درسناه لقرض التحدي الخاص بتربية الأبقار ،فقد قام بتوظيف أربع عمال منهم عاملان دائمان وعاملان غير دائمان ومع زيادة أرباح المشروع سيكون هناك توظيفات أخرى لأصحاب المنطقة وهذا ما يهدف إلى تقليل البطالة.

**-التأثير في الانتاج :**

-زيادة حجم العمل والإستخدام الأمثل لرأس المال يساهم في زيادة حجم الإنتاج والعمل على تحقيق الإكتفاء الذاتي من منتوج الحليب.

-**التأثيرات من ناحية الاقتصاد المحلي** : هذا المشروع سيكون له تأثير في تنمية الإقتصاد المحلي والإقليمي حيث يساهم تطوير الأبقار المنتجة للحليب في زيادة دخل السكان من خلال توفير مناصب

الشغل وزيادة إنتاج الحليب ،كما يساهم هذا الإستثمار في إنتاج اللحوم الحمراء التي يزداد الطلب عليها بإستمرار وبالتالي يهدف إلى تحقيق تغطية الإستهلاك المحلي والجهوي على الأقل مما يؤدي إلى تنمية وتطوير الاقتصاد الوطني.

**خلاصة الفصل :**

المؤسسات المالية تلعب دور كبير في مساعدة الأفراد والمؤسسات على تنفيذ مشاريعهم الاستثمارية، من خلال تغطية تكاليفها وسداد نفقاتها بواسطة العديد من أشكال التمويل المخصصة لدى البنوك، إلا أن هذه الأشكال التمويلية قد تصطدم بمخاطر تعرض البنك إلى فقدان حقوقه لذا وجب إتخاذ مجموعة من الوسائل الوقائية وفرض ضمانات لتجنب هذه المخاطر المترتبة عن العملية الإقراضية .

وتوصلنا من خلال هذا الفصل إلى معرفة الدور الذي يقوم به بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة السوقر في تمويل المشاريع الإستثمارية من خلال منحها القروض المختلفة سواء كانت فلاحيه أو غير فلاحية ، حيث تبين لنا أن البنك يساهم بنسبة كبيرة في تمويل المشاريع الإستثمارية الفلاحية ، وهذا من خلال تقديم أبرز وأهم نوع من أنواع القروض المقدمة من طرف البنك وهو– قرض التحدي– الموجه للقطاع الفلاحي بالإضافة إلا أن أغلب الملفات المودعة كانت مقبولة من طرف البنك ،وهذا ما يدل على الدور الفعال الذي تلعبه البنوك التجارية في تمويل المشاريع الإستثمارية.

# خاتمة

# خاتمة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع تبين لنا الدور الفعال الذي تلعبه البنوك التجارية في إنعاش الاقتصاد الوطني ،كونها تعتبر محور تكامل المشاريع الاستثمارية مع المحيط وذلك من خلال توفير التمويل اللازم لانشاء استثمارات جديدة وتدعيم مشاريع اخرى قائمة وهذا عن طريق تقديم قروض للفئات والمؤسسات من أجل القيام بمشاريعهم مقابل الحصول على الفوائد التي تمثل المحور الرئيسي لإيرادات أي بنك مهما تعددت وتنوعت مصادر الايرادات الأخرى ،كما أن عملية الاقراض هذه لا تخلو من المخاطر التي قد تلحق أضرار وخيمة بالبنك لذا تسعى البنوك لمواجهتها والحد منها.

كما يعتبر اللجوء إلى التمويل الخارجي السبيل الوحيد للمؤسسة أو القطاع لتمويل المراحل والدورات الانتاجية، وهذا نظرا لعجز أو عدم قدرة التمويل الذاتي على تغطية كل متطلبات الإستثمار والإنتاج والتسويق ، ولتسليط الضوء أكثر على الدور الذي تلعبه البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية، قمنا بدراسة ميدانية حول مساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة السوقر – في تمويل المشاريع الإستثمارية عن طريق دراسة قرض التحدي لمشروع استثماري .

**إختبار صحة الفرضيات:**

**الفرضية الاولى** : تم إثبات صحة الفرضية الأولى حيث يعتبر التمويل البنكي حلا لإحتياجات الفلاحين التي تساعدهم في حل مشاكلهم التمويلية وإنجازمختلف المشاريع وتوسيعها.

**الفرضية الثانية** :والتي تنص على أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يساهم بنسبة كبيرة في تمويل المشاريع الإستثمارية، فقد ثبتت صحة هذه الفرضية من خلال الدراسة التي قمنا بها حيث وجدنا أن البنك فعلا يساهم بنسبة كبيرة في تمويل المشاريع الاستثمارية خلال الفترة 2018-2022 وذلك من خلال خدمة العملاء من جانب التمويلات والقروض المقدمة لهم.

**نتائج الدراسة:** بعد إلمامنا بمختلف جوانب الموضوع توصلنا إلى مجموعة من النتائج التي يمكن حصرها فيما يلي:

– تعتبر البنوك التجارية الممول الرئيسي لمختلف الوحدات الاقتصادية، وذلك من خلال منح التسهيلات والقروض لمختلف القطاعات مما يؤدي إلى تطورها؛

# خاتمة

- تتعدد طرق تمويل المشاريع الاستثمارية وذلك حسب طبيعة المشروع المراد تحقيقه سواء كان مشروع فلاحي أو غير فلاحي؛

- إن الزيادة في القروض تصاحبها زيادات في الإنتاج المحلي فبدلا من إستراد بعض المنتجات تقدم البنوك القروض لإنتاجها محليا؛

- تحظى المشاريع الإستثمارية بأهمية بالغة نظرا للدور الذي تؤدية على مستوى الاقتصاد الوطني، حيث تساهم في إرتفاع الاقتصاد إلى مستوى متقدم من التنمية؛

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة السوقر يوفر منتوجات مالية متنوعة موجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،حيث يوفر البنك قروض إستثمارية متنوعة ؛

- يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة السوقر بدور إيجابي في تمويل المشروعات وهذا ما يؤدي إلى تنمية وتحريك عجلة التنمية الاقتصادية؛

- هناك زيادة مستمرة في مبالغ القروض الممنوحة من طرف البنك ومنه توفير مناصب جديدة مع كل مشروع يقوم بتمويله وزيادة ربحيته وبالتالي زيادة قدرة منح الإئتمان؛

- يساهم المشروع الإستثماري بتطوير المنطقة وذلك بتوفير النشاط الفلاحي الخاص بانتاج الحليب ومحاولة تغطية الطلب على الاستهلاك المحلي؛

**التوصيات والاقتراحات:** على ضوء النتائج السابقة يمكن تقديم الإقتراحات التالية:

توسيع نشاط تمويل القروض الاستثمارية من خلال تقديم صيغ إسلامية بهدف تشجيع أكبر للمستمرين على القيام بالمشاريع الاستمارية والذين يفضلون هذا النوع؛

يجب توفير المناخ الإستثماري الملائم و الرامي إلى تشجيع إقامة مشاريع إستثمارية من خلال إزالة الصعوبات المالية والإدارية؛

تبسيط إجراءات و شروط منح القروض الاستثمارية، حتى تسمح بزيادة الطلب عليها؛

-إدخال تكنولوجية أكبر في القطاع المصرفي خاصة في ظل العولمة التي يشهدها العالم اليوم بهدف تسهيل المعاملات وتجنب البيروقراطية؛

تشجيع فئة الشباب أكثر من خلال إدماجهم في سوق العمل ومنح تسهيلات لهم دون عن سواهم من أجل خلق مشروع إستثماري وإغتنام طاقتهم وشغفهم في ذلك؛

دراسة المنطقة التي ينشط فيها البنك ومحاولة معرفة أهم المشاريع الإستثمارية التي تساهم في التنمية على المستوى المحلي؛

# خاتمة

أن لا يقتصر دور الوكالة البنكية بإمداد الموارد المالية بل يتوجب عليها أن تقدم الاستشارة والنصائح لأصحاب المشاريع حتى تضمن إسترداد أموالها دون الدخول في مشاكل.

**أفاق الدراسة** :بعد قيامنا بالإلمام بهذه الدراسة المتعلقة بمساهمة البنوك التجارية في تمويل المشاريع الإستثمارية، إرتأينا أن نقترح بعض المواضيع التي من شأنها تكملة هذه الدراسة والتي من بينها:

- دور المشاريع الإستثمارية في تمويل القطاع الصناعي؛
- الدور التنموي للبنوك التجارية في ظل إقتصاد السوق؛
- دور البنوك في تدعيم مشاريع البنى التحتية للدولة؛
- دور القطاع الفلاحي فيتحقيق التنمية المستدامة.

# قائمة المصادر والمراجع

**المراجع باللغة العربية :**

**الكتب**


1 –أحمد بوراس ، تمويل المنشآت الاقتصادية ،دار العلوم للنشر والتوزيع ،عنابة ،الجزائر ،2008.

2 –أمين السيد أحمد لطفي ،الوجيز في دراسة الجدوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية ،مؤسسة رؤيا للطباعة والنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ،مصر،2019.

3 –برايان كوبل ،تحديد مخاطر الائتمان ،ط1 ،مطبعة دار الفاروق ،عمان ،الأردن ،2006 .

4 –حسن جميل البديري ،مدخل محاسبي وإداري ،الطبعة الأولى ،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ،الأردن ،2013.

5 –حمد أحمد السربتي، ختطيط المشروعات الاستثمارية ودراسة الجدوى، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2009.

6 –خالد أمين عبد الله ،العمليات المصرفية (الطرق المحاسبية الحديثة) ،دار وائل للطباعة والنشر ،2000.

7 –رحيم حسين ،الاقتصاد المصرفي ،ط1 ،دار بهاء للنشر والتوزيع ،قسنطينة ،الجزائر ،2008 .

8 –رشاء العصار ،رياض بلني ،النقود والبنوك ،دار صفاء للنشر والتوزيع ،الطبعة الثانية ،عمان ،2013.

9 –سامر جلدة ،البنوك التجارية والتسويق المصرفي ،الطبعة الأولى ،دار أسامة للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن ،2011.

10 – سلمان بوذياب ،اقتصاديات النقود والبنوك ،بيروت ،لبنان ،الطبعة الأولى ،1996 .

11 – شاكر القزيوني، محاضرات في اقتصاد البنوك، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

12 – شقريي نوري مرسي، دراسة الجدوى الاستثمارية، دار السيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009 .

13 – صبحي قادر قريصة ،مدحت العقاد ،النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية ،دار النهضة العربية ،بيروت ،1983.

14 – الطاهر لطرش ،تقنيات البنوك الجزائرية ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة السادسة ،2007.

15 – عبد أحمد حجازي ،مصادر تمويل مع شرح لمصدر القروض وكيفية معالجتها ضريبيا ،دار النهضة العربية ،2001.

16 – عبد الباسط وفاء ، مؤسسات راس مال المخاطر و دورها في تدعيم المشروعات الناشئة ، دار النهضة العربية ،حلوان ،2001.

17 – عبد العزيز كحيمة، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، مصر ،1982.

18 – عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية المعاصرة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1995.

19 – عبد المطلب عبد الحميد ،البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها ،الدار الجامعية ،مصر ،2000.

20 – عدنان تايه النعيمي، ياسين كاسب الخرشة، أساسيات في الإدارة المالية، دار المسيرة، الأردن، 2007.

21 – علي سعد محمد داود ،مدرس تقسم إدارة الأعمال أكادمية السادات للعلوم الادارية للبنوك ومحافظ الاستثمار ومدخل دعم اتخاذ القرار ،برج زهرة الأنوار ميامي الاسكندرية ،مصر ،2012.

22 –قتيبة عبد الرحمن العاني ،التمويل ووظائفه في البنوك الاسلامية والتجارية (دراسة مقارنة) ،دار النقاش للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن ،2012.

23 –فركوس محمد، "الموازنات التقديرية، أداة فعالة للتسيير"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

24 –فؤاد توفيق ياسين ،المحاسبة الضريبية ،دار يازوري العلمية للنشر والتوزيع ،الأردن ،2005.

25 – محمد إسماعيل عثمان حميد، إدارة المالية في منظمات الأعمال، دار النهضة العربية، طبعة الأولى، 1988 ،القاهرة ،مصر .

26 – مصطفى محمود أبو بكر، "دليل إعداد دراسات جدوى المشروعات وتحقيق فعالية قرارات الاستثمار"، الدار الجامعية للنشر، مصر ،2000 .

27 – منير إبراهيم الهندي، الفكر الحديث في مصادر التمويل، منشأة المعارف الإسكندرية، طبعة الثانية، مصر، 1991.

28 – مهدي عطية موحى الجبوري ، مؤشرات الأداء المالي الاستراتيجي ، جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف ، الجزائر ،2002.

29 – هارون العشي ،مصادر تمويل المشروعات الاستثمارية العمومية ،دار الحامد للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن ،الطبعة الأولى ،2018 .

**المقالات والمجلات العلمية**

**1** -جبار محفوظ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها ،مجلة العلوم الإنسانية، جامعة سطيف ،الجزائر ،2004.

**المذكرات والرسائل الجامعية :**

1 - جعدي رائدة ،يزيد كريمة ،آليات تمويل المشاريع الاستثمارية في الجزائر (دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع البويرة) ،مذكرة ماستر تخصص مالية المؤسسة ،جامعة أكلي محند أولحاج ،البويرة ، الجزائر،2019.

2 - خروبي محمد ،دور تمويل المؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة ،مذكرة ذكتوراه ،تخصص مالية المؤسسة ،جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر،الجزائر ،2021.

3 - العاني إيمان ،البنوك التجارية وتحديات التجارة الالكترونية ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،الجزائر،2016-2017.

4 - وادي عبد المالك ،سيرين خالد ،دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية (دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري cpa) وكالة البويرة ،مذكرة تخرج شهادة الماستر ،تخصص علوم اقتصادية،الجزائر ،2021.

**الملتقيات الدولية والندوات العلمية :**

**1** -الأخضر بن عمر على بالبوشي ، معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المالي العباسي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي الوادي الجزائر 5-6 ماي 2013.

**2** -أشرف محمد الدوابه ،إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ،الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ،جامعة شلف ،2006 .

**3** -رابح خوني ،رقية حسان ،أفاق تمويل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،الملتقى الدولي دول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية ،جامعة فرحات عباس ،سطيف ،الجزائر ،2003.

**4** -السعيد بريش عبد اللطيف بلغرسة ،إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول ،الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ،جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف ،الجزائر ،2006.

**5** –عبد الحق روابح ،خالد طالبي،القرض الايجاري كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،حالة الجزائر ،الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة ،جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ،الجزائر ،2012 .

# الملاحق

**الملحق رقم 01 :جدول الاهتلاك**

## 4.6. Les amortissements

| Désignation | valeur | Duré D'ammortissement | Année 1 | Année 2 | Année 3 | Année 4 | Année 5 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **1-Travaux géni-civil** | | | | | | | |
| Construction d'un hangar<br>Pour l'élevage bovin | 4383990.00 | 25 | 175359.6 | 175359.6 | 175359.6 | 175359.6 | 175359.6 |
| **2-Elevage**<br>Achat de génisse pleine | 3531000.00 | 7 | 504428.57 | 504428.57 | 504428.57 | 504428.57 | 504428.57 |
| 3-Equipement de production | 844740,00 | 5 | 844740,00 | 844740,00 | 844740,00 | 844740,00 | 844740,00 |
| **a-équipement et matériels pour l'élevage bovin :**<br>chariot tryeur,bidon a lait,cuve de réfrigération | 1099800,00 | 5 | 1099800,00 | 1099800,00 | 1099800,00 | 1099800,00 | 1099800,00 |
| b-matériel agricole :<br>pulvérisateur-épandeur d'engrais-charrue-citerne | 292500,00 | 5 | 292500,00 | 292500,00 | 292500,00 | 292500,00 | 292500,00 |
| 3-Equipement d'irrigation<br>Lit aspersoir | | | | | | | |
| | 10152030,00 | | 1127196,17 | 1127196,17 | 1127196,17 | 1127196,17 | 1127196,17 |

## الملحق رقم 02 :جدول تكاليف الاستغلال

### 4.2. Les charges d'exploitation

| Rubrique | Année/montant | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | 0 | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 |
| B-Dépense d'exploitation | | | | | | |
| Construction d'un bâtiment d'élevage | | 4383990,00 | 4383990,00 | 4383990,00 | 4383990,00 | 4383990,00 |
| Amortissement | | 1127196,17 | 1127196,17 | 1127196,17 | 1127196,17 | 1127196,17 |
| Frais vétérinaire | | 200000,00 | 200000,00 | 200000,00 | 200000,00 | 200000,00 |
| Main d'œuvre | | 200000,00 | 200000,00 | 200000,00 | 200000,00 | 200000,00 |
| Frais de travaux de terre( matériels, carburant….ect) | | 250000,00 | 250000,00 | 250000,00 | 250000,00 | 250000,00 |
| semence | | 230000,00 | 230000,00 | 230000,00 | 230000,00 | 230000,00 |
| Eau et électricité | | 170000,00 | 170000,00 | 170000,00 | 170000,00 | 170000,00 |
| Frais financières | | 120000,00 | 120000,00 | 120000,00 | 120000,00 | 120000,00 |
| Divers | | 100000,00 | 100000,00 | 100000,00 | 100000,00 | 100000,00 |
| **Total B** | | **6781186,17** | **6781186,17** | **6781186,17** | **6781186,17** | **6781186,17** |

Les charge fixe de ce projet constituent 70% du total des dépenses avec un montant de 4 383 990 DA du total des dépenses qui est éstimé

### 4.3. Les recettes du projet

| | ANNEES | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | 0 | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 |
| C-Recette | | | | | | |
| 1-chiffre d'affaires | | | | | | |
| produit animal | | | | | | |
| lait | | 1890000,00 | 1890000,00 | 72900000 | 72900000 | 91125000 |
| taureaux | | 1200000 | 2000000 | 2500000 | 3750000 | 5000000 |
| génisse réformé | | 1680000 | 1960000 | 1960000 | 2240000 | 2240000 |
| génisse de reproduction | | 1750000 | 2100000 | 2450000 | 2450000 | 3150000 |
| males (5-6 mois) | | | 480000 | 720000 | 960000 | 600000 |
| produit végétal | | | | | | |
| vente du blé dur(30ha) | | 2025000 | 2025000 | 2025000 | 2025000 | 2025000 |
| vente d'olivier (02has ) | | 105000 | 105000 | 105000 | 105000 | 105000 |
| vente de poirier (03has) | | 576000 | 576000 | 576000 | 576000 | 576000 |
| maraichage (03pomme de terre+03oignon) | | -2444813,83 | -2444813,829 | -2444813,8 | -2444813,829 | -2444813,829 |
| Total C | | 6781186,17 | 11136000,00 | 83236000 | 85006000 | 104821000 |

| | ANNEES | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | 0 | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 |
| D-Flux financiers ( Cash Flow ) | -9136827,00 | -9136827,00 | -4782013,17 | 67317986,83 | 67317986,83 | 67317986,83 |
| E-Flux financier cumulés | -9136827,00 | -18273654,00 | -23055667,17 | 44262319,66 | 111580306,49 | 178898293,31 |

La vente annuelle de lait est éstimer de 5400L/an/tête.
Le nombre de tête évolue par année avec un taux de mortalité de1%

La vente annuelle de d'olivier est estimée de 15Qx/has avec un prix de 5000DA/Qx et la vente annuelle de poirier est estimée de 48Qx/has avec un prix de 4000DA/Qx,

La vente annuelle de blé dur est estimée de 15Qx/has avec un prix de 4500DA/Qx ,

17

**الملحق رقم 03 :جدول الاستثمارات**

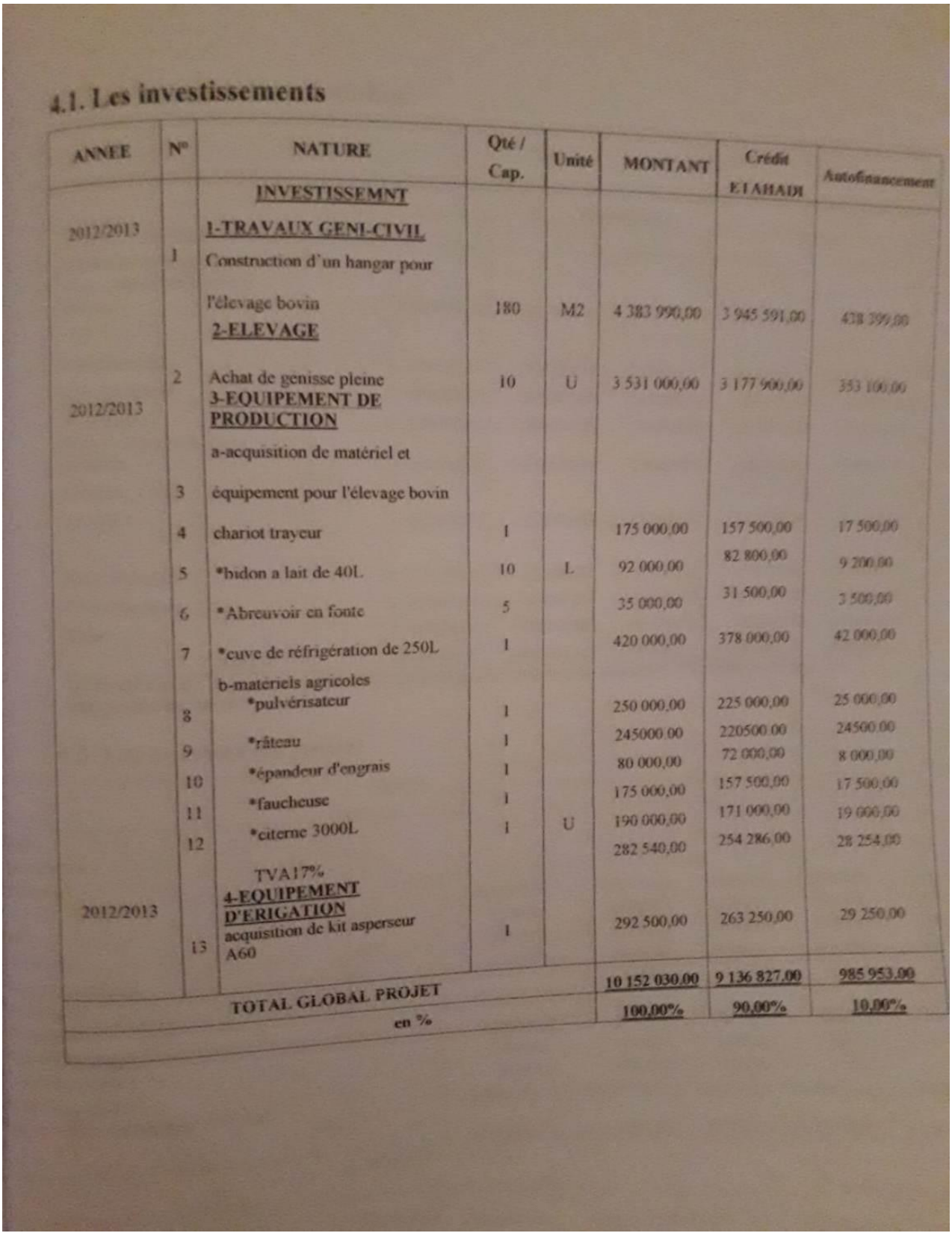

## 4.1. Les investissements

| ANNEE | N° | NATURE | Qté / Cap. | Unité | MONTANT | Crédit ETAHADI | Autofinancement |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | **INVESTISSEMNT** | | | | | |
| 2012/2013 | | **1-TRAVAUX GENI-CIVIL** | | | | | |
| | 1 | Construction d'un hangar pour l'élevage bovin | 180 | M2 | 4 383 990,00 | 3 945 591,00 | 438 399,00 |
| | | **2-ELEVAGE** | | | | | |
| 2012/2013 | 2 | Achat de genisse pleine | 10 | U | 3 531 000,00 | 3 177 900,00 | 353 100,00 |
| | | **3-EQUIPEMENT DE PRODUCTION** | | | | | |
| | | a-acquisition de matériel et | | | | | |
| | 3 | équipement pour l'élevage bovin | | | | | |
| | 4 | chariot trayeur | 1 | | 175 000,00 | 157 500,00 | 17 500,00 |
| | 5 | *bidon a lait de 40L | 10 | L | 92 000,00 | 82 800,00 | 9 200,00 |
| | 6 | *Abreuvoir en fonte | 5 | | 35 000,00 | 31 500,00 | 3 500,00 |
| | 7 | *cuve de réfrigération de 250L | 1 | | 420 000,00 | 378 000,00 | 42 000,00 |
| | | b-matériels agricoles | | | | | |
| | 8 | *pulvérisateur | 1 | | 250 000,00 | 225 000,00 | 25 000,00 |
| | 9 | *râteau | 1 | | 245000.00 | 220500.00 | 24500.00 |
| | 10 | *épandeur d'engrais | 1 | | 80 000,00 | 72 000,00 | 8 000,00 |
| | 11 | *faucheuse | 1 | | 175 000,00 | 157 500,00 | 17 500,00 |
| | 12 | *citerne 3000L | 1 | U | 190 000,00 | 171 000,00 | 19 000,00 |
| | | TVA17% | | | 282 540,00 | 254 286,00 | 28 254,00 |
| 2012/2013 | | **4-EQUIPEMENT D'ERIGATION** | | | | | |
| | 13 | acquisition de kit asperseur A60 | 1 | | 292 500,00 | 263 250,00 | 29 250,00 |
| **TOTAL GLOBAL PROJET** | | | | | **10 152 030,00** | **9 136 827,00** | **985 953,00** |
| **en %** | | | | | **100,00%** | **90,00%** | **10,00%** |

**الملحق رقم 04 :ملف القرض الخاص بالوكالة**

بنـــك الفلاحـــة والتنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE
ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

Siège: SOUGUEUR 546

Réponse à votre lettre du
Votre référence
Objet :

RAPPELER
NOTRE REFERENCE
202/2013
DB/CN

SOUGUEUR LE 31/01/2013

DESTINATAIRE

GRE DE TIARET/ TISSEMSILT 014
S/DE

**DOSSIERS DE CREDIT « ETTAHADI »**
**MR: LAHCEN DJELLOUL O / SADEK**
**ACTIVITE: ELEVAGE BOVINS**
**COMPTE N° 546.704.281.300.77**

**REF : V/L N° 7650 SK/FM DU 12/12/2012**

**Faisant suite à votre lettre citée en référence nous vous retournons réclames par vos soins le dossier de la relation citée en objet dûment régularisés**
**Ci-joint les documents suivants**

- Demande de crédit
- Accuse de réception
- PV de comite de crédit
- Copie carte fellah
- Copie de la carte CNI
- Certificat de résidence
- Fiche signalétique de l'exploitation
- Attestation de non endettement délivrée par la C.N.M.A
- acte de propriété + bail de location
- facture pro forma
- attestation CASNOS
- extrait de rôles
- extrait de naissance
- cahier des charges validé par l'ONTA
- étude technico économique établi par un bureau d'études agrée et validée par L'ONTA
- permis de construire
- ST122
- Attestation de validation de projet
- Réponse de déclaration a la centrale des risques

Nous vous en souhaitons bonne réception

546

**LE DIRECTEUR D'AGENCE**

## الملحق رقم 05 :العقد الخاص بالقرض

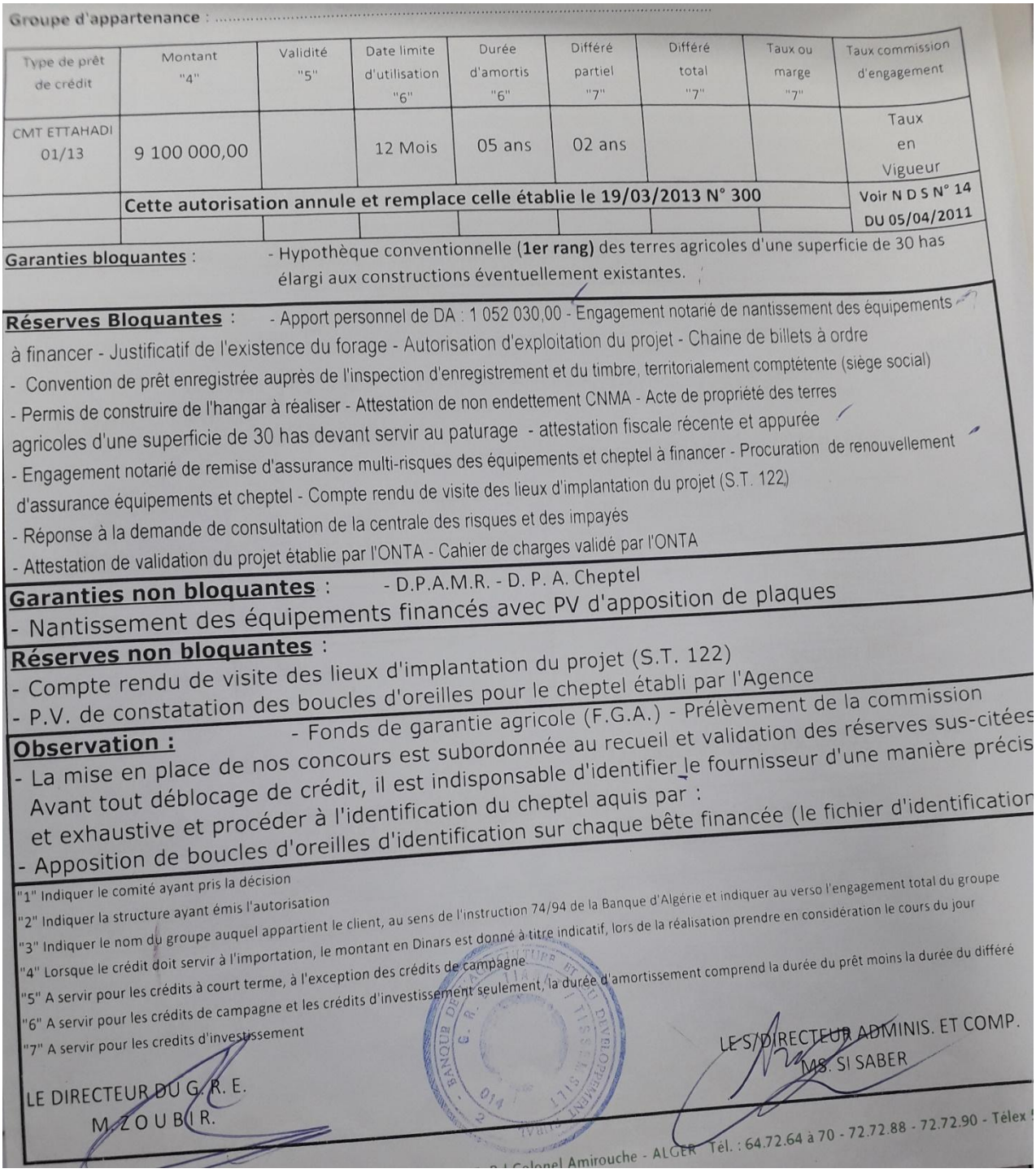

Groupe d'appartenance : .....

| Type de prêt de crédit | Montant "4" | Validité "5" | Date limite d'utilisation "6" | Durée d'amortis "6" | Différé partiel "7" | Différé total "7" | Taux ou marge "7" | Taux commission d'engagement |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| CMT ETTAHADI 01/13 | 9 100 000,00 | | 12 Mois | 05 ans | 02 ans | | | Taux en Vigueur |
| | **Cette autorisation annule et remplace celle établie le 19/03/2013 N° 300** | | | | | | | **Voir N D S N° 14 DU 05/04/2011** |

**Garanties bloquantes** : - Hypothèque conventionnelle (**1er rang)** des terres agricoles d'une superficie de 30 has élargi aux constructions éventuellement existantes.

**Réserves Bloquantes** : - Apport personnel de DA : 1 052 030,00 - Engagement notarié de nantissement des équipements à financer - Justificatif de l'existence du forage - Autorisation d'exploitation du projet - Chaine de billets à ordre - Convention de prêt enregistrée auprès de l'inspection d'enregistrement et du timbre, territorialement comptétente (siège social) - Permis de construire de l'hangar à réaliser - Attestation de non endettement CNMA - Acte de propriété des terres agricoles d'une superficie de 30 has devant servir au paturage - attestation fiscale récente et appurée - Engagement notarié de remise d'assurance multi-risques des équipements et cheptel à financer - Procuration de renouvellement d'assurance équipements et cheptel - Compte rendu de visite des lieux d'implantation du projet (S.T. 122) - Réponse à la demande de consultation de la centrale des risques et des impayés - Attestation de validation du projet établie par l'ONTA - Cahier de charges validé par l'ONTA

**Garanties non bloquantes** : - D.P.A.M.R. - D. P. A. Cheptel
- Nantissement des équipements financés avec PV d'apposition de plaques

**Réserves non bloquantes** :
- Compte rendu de visite des lieux d'implantation du projet (S.T. 122)
- P.V. de constatation des boucles d'oreilles pour le cheptel établi par l'Agence

**Observation :** - Fonds de garantie agricole (F.G.A.) - Prélèvement de la commission
- La mise en place de nos concours est subordonnée au recueil et validation des réserves sus-citées
Avant tout déblocage de crédit, il est indisponsable d'identifier le fournisseur d'une manière précis et exhaustive et procéder à l'identification du cheptel aquis par :
- Apposition de boucles d'oreilles d'identification sur chaque bête financée (le fichier d'identification

"1" Indiquer le comité ayant pris la décision
"2" Indiquer la structure ayant émis l'autorisation
"3" Indiquer le nom du groupe auquel appartient le client, au sens de l'instruction 74/94 de la Banque d'Algérie et indiquer au verso l'engagement total du groupe
"4" Lorsque le crédit doit servir à l'importation, le montant en Dinars est donné à titre indicatif, lors de la réalisation prendre en considération le cours du jour
"5" A servir pour les crédits à court terme, à l'exception des crédits de campagne
"6" A servir pour les crédits de campagne et les crédits d'investissement seulement, la durée d'amortissement comprend la durée du prêt moins la durée du différé
"7" A servir pour les credits d'investissement

LE DIRECTEUR DU G.R.E.
M.ZOUBIR.

LE S/DIRECTEUR ADMINIS. ET COMP.
MS. SI SABER

Colonel Amirouche - ALGER Tél. : 64.72.64 à 70 - 72.72.88 - 72.72.90 - Télex

## الملحق رقم 05 :نموذج في حالة رفض القرض

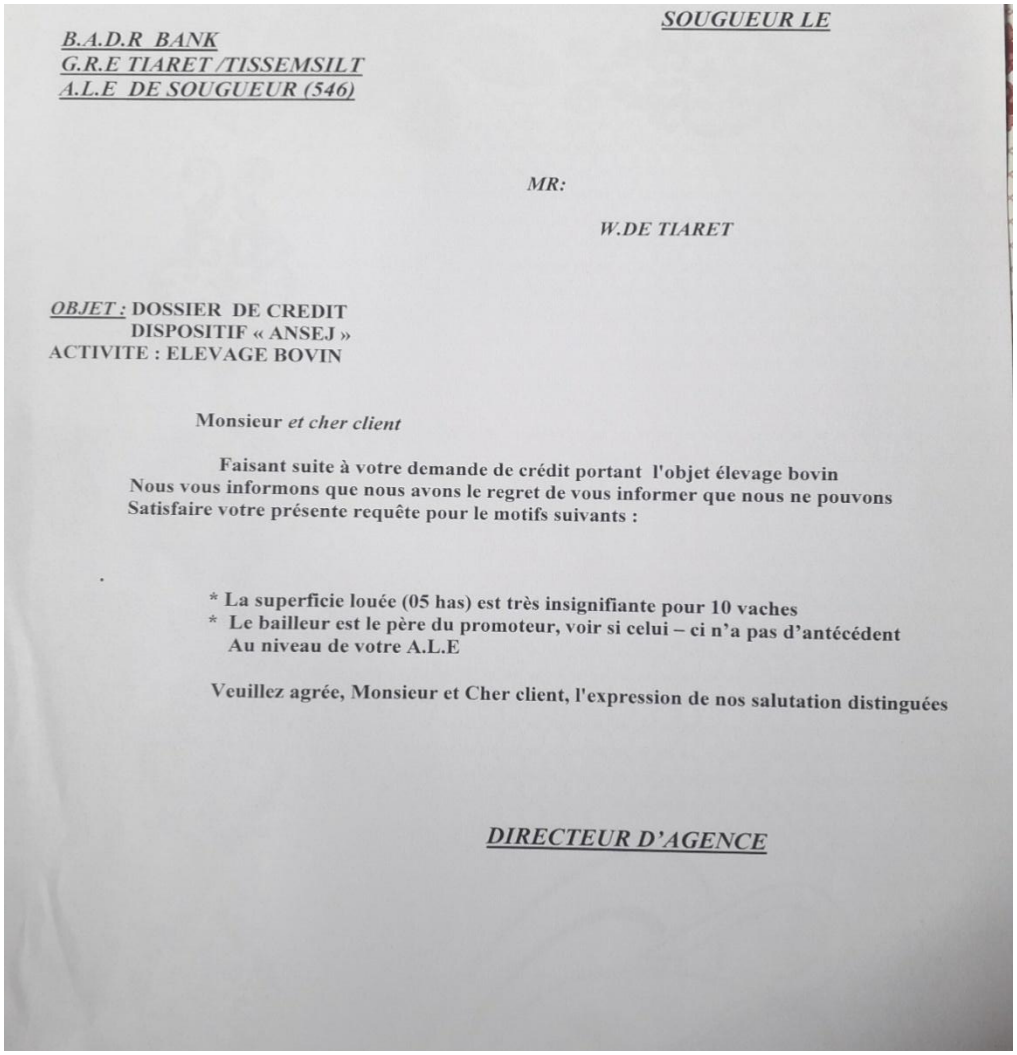

*SOUGUEUR LE*

*B.A.D.R BANK*
*G.R.E TIARET /TISSEMSILT*
*A.L.E DE SOUGUEUR (546)*

*MR:*

*W.DE TIARET*

*OBJET :* DOSSIER DE CREDIT
DISPOSITIF « ANSEJ »
ACTIVITE : ELEVAGE BOVIN

Monsieur *et cher client*

Faisant suite à votre demande de crédit portant l'objet élevage bovin
Nous vous informons que nous avons le regret de vous informer que nous ne pouvons Satisfaire votre présente requête pour le motifs suivants :

* La superficie louée (05 has) est très insignifiante pour 10 vaches
* Le bailleur est le père du promoteur, voir si celui – ci n'a pas d'antécédent Au niveau de votre A.L.E

Veuillez agrée, Monsieur et Cher client, l'expression de nos salutation distinguées

*DIRECTEUR D'AGENCE*

**الملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه البنو ك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية، ومن أجل ذلك فقد تمحورت الدراسة حول تقييم مساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة السوقر بتيارت في تمويل المشاريع الاستثمارية، وذلك من خلال توضيح الآليات المنتهجة من طرف البنك وتقديم مجموعة من الإحصائيات المتمثلة في عدد المشاريع الممولة من طرف البنك وطرق تمويلها.

ومن خلال نتائج الدراسة المتوصل إليها تبين أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يساهم بنسبة كبيرة في تمويل المشاريع الاستثمارية، وأن أغلب المشاريع التي قام بتمويلها كانت ناجحة، كما تبين أن البنك قام بقبول العديد من القروض من طرف زبائنه.

**الكلمات المفتاحية:** البنوك التجارية، المشاريع الاستثمارية، التمويل، القروض، بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

**Abstract:**

This study aims to shed light on the role that commercial banks have played in financinginvestments, which is why it has focused on the contribution of the agricultural bank andof rural development (sougeur agency) in the financing of investments, and this atthrough the mechanisms adapted by the bank, with the presentation of a set of statisticsembodied in a number of bank-sponsored projects and their procedures forfinancing.

Through the results obtained, it was noticed that the agricultural and development bankparticipates on a large scale in the financing of investments, the latter have achieved aconsiderable success.

**Keywords:** commercial banks, investments, financing, credits, agricultural banking andrural development.